



جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان :

دراسة قياسية لإستجابة النمو الاقتصادي لإيرادات الجباية البترولية  
في الجزائر (الفترة 2000-2020)

تحت إشراف الأستاذ:

د. عمران بن عيسى

من إعداد الطالبين:

- معطا الله العيد

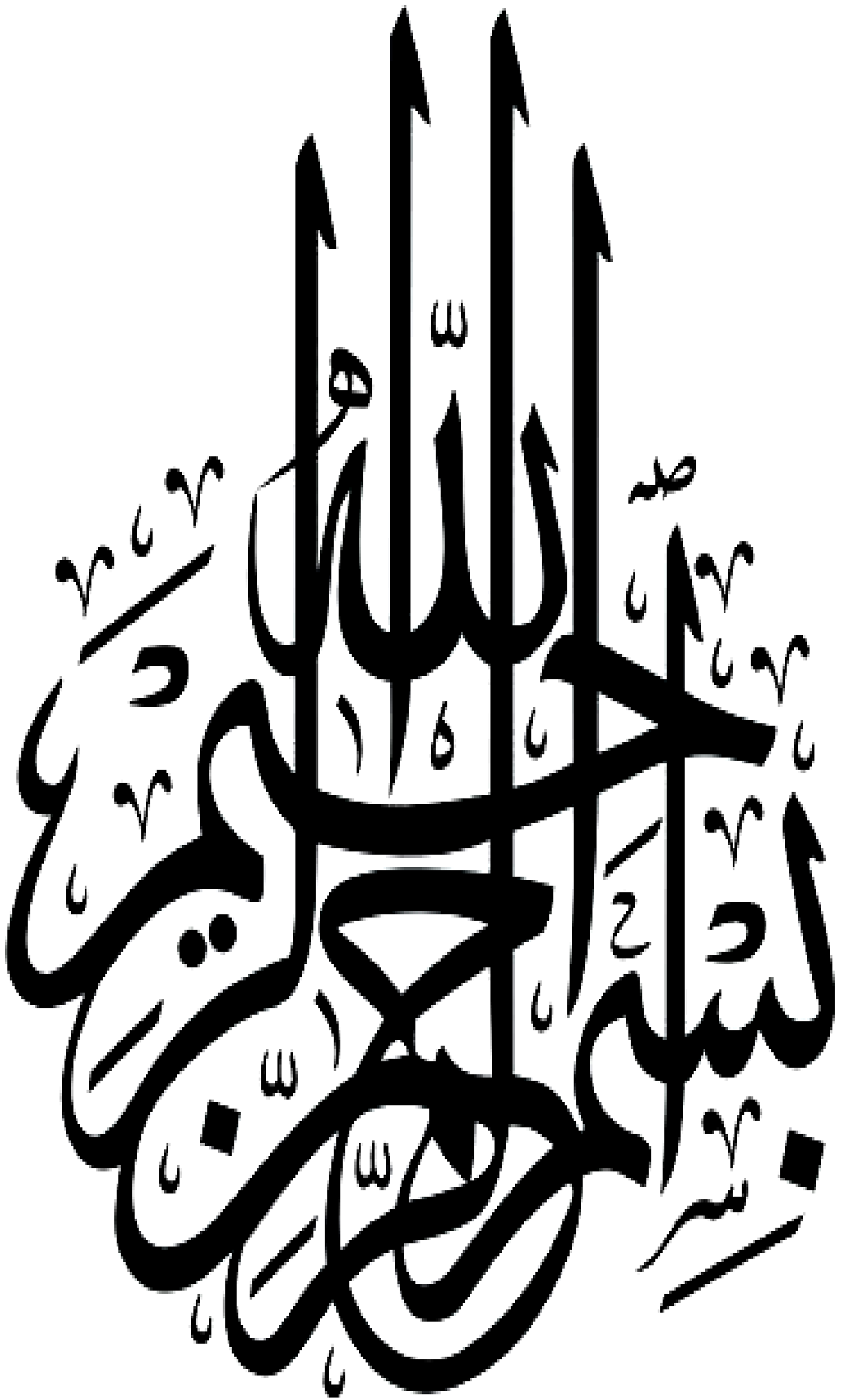
- قادر خالد

لجنة المناقشة :

الصفة	الدرجة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	شريف مُجّد
مقررا	أستاذ محاضر ب	عمران بن عيسى
مناقشا أولا	أستاذ محاضر أ	طالم علي
مناقشا ثانيا	أستاذ محاضر ب	صحراوي جمال الدين

نوقشت وأجيزت بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2021-2022



# شكر و عرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك عليا وعلى والوالدين وأن أعمل ما ترضاه وأدخلني  
برحمتك في عبادة الصالحين

الشكر لله سبحانه وتعالى لإكمال هذا البحث والبسيط، والصلاة والسلام على  
رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لطاقم وإدارة كلية الجامعة التي منحتنا هذه  
الفرصة. وأخص بالشكر الأستاذ الكريم سيدي عمران بن عيسى الذي ساهم  
وحرص بشكل كبير على إتمام هذه الرسالة أسأل الله أن يبارك له في حياته ويمد  
في عمره في طاعة الله.

كما لا ننسى التقدير لكل شخص شركنا في البحث بعيد أو قريب.

# إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد ﷺ

إلى ينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكمت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى وأمي الغالية.

إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في

طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهم بذكرهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي

الأعزاء الذين لم تلد لهم أمي.

إلى أستاذنا القدير عمران بن عيسى وإلى كل من كانوا سند لنا.

قادر خالد

# إهداء

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

صدق رسول الله ﷺ

أولا وقبل كل شيء، نحمد الله ونشكره شكرا وحمدا كثيرا على نعمته

الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

محمد بن عبد الله .

أما بعد أهدي هذا العمل إلى جميع أفراد أسرتي وأخص بالذكر الوالدين

الكريمين وكذلك إخوتي وأخواتي.

أصدقائي الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير وإلى من شاركني العمل.

وفي الأخير نسأل من الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

معطاً الله لعبيد

الفهرس

الفهرس	
أرقام صفحات	المحتويات
I	شكر وإهداء
II	الفهرس
III	قائمة الجداول والأشكال البيانية
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
3	المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
5	المطلب الثاني: عوامل المحددة النمو الاقتصادي
8	المطلب الثالث: معوقات لنمو الاقتصادي
10	المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي
10	المطلب الأول: أنواع وفوائد النمو الاقتصادي و استراتيجياته
14	المطلب الثاني: مقاييس وتقدير النمو الاقتصادي
16	المطلب الثالث: تكاليف الإنتاج النمو الاقتصادي
19	المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
19	المطلب الأول: تحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي
24	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند كارل ماركس
27	المطلب الثالث: النظرية الكنزوية للنمو الاقتصادي
30	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري حول الجباية البترولية</b>	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الجباية
33	المطلب الأول: الجباية بشكل عام

36	المطلب الثاني:عموميات حول الضريبة
39	المطلبالثالث:مكونات الحماية البترولية
43	المبحث الثاني: أساسيات الحماية البترولية
43	المطلب الأول: خصائص الحماية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها
44	المطلب الثاني: أنواع وأهداف الحماية البترولية
50	المطلب الثالث: الآثار السلبية لانخفاض الحماية البترولية وأهميتها
53	المبحث الثالث: الواقع وتحديات الحماية البترولية
53	المطلب الأول: تحديات الحماية البترولية
59	المطلب الثاني: كيفية حساب الحماية البترولية
62	المطلب الثالث: الحماية البترولية في مختلف الدول
66	خلاصةالفصل
<b>الفصل الثالث:نمذجة أثر الحماية البترولية على لنمو الاقتصادي في الجزائر</b>	
68	تمهيد
69	المبحث الأول: الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية
69	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي والنموذج الاقتصادي
70	المطلب الثاني: الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار
73	المطلب الثالث: المشاكل القياسية في الانحدار
78	المبحث الثاني: مفهوم التكامل المشترك ونموذج ARDL
81	المطلبالأول: مفهوم السببية
83	المطلب الثاني : مفهوم التكامل المشترك
84	المطلب الثالث : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
89	المبحث الثالث: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة
89	المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة
92	المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المتزامن (علاقة التكامل المشترك)
95	المطلب الثالث: نمذجة قياسية لأثر الحماية البترولية على الناتج الداخلي الخام
100	خلاصة الفصل



102	الخاتمة
106	قائمة المراجع
112	قائمة الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية.	01-01
8	عجلات التقدم الأربعة.	02-01
52	تصنيف استثمارات المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول إلى استثمارات إنتاجية وغير إنتاجية.	01-02
83	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة FP.	01-03
87	نتائج اختبار ديكي-فولار على السلسلة DFP .	02-03
88	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة PIB.	03-03
90	نتائج اختبار ADF على السلسلة DPIB.	04-03
91	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام Bounds Test.	05-03
93	نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين DFP و DPIB.	06-03
94	نتائج تقدير معلمي الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ ECM.	07-03
96	المؤشرات الإحصائية للنموذج المقدر.	08-03

## قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	أثر لتراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي	01-01
22	تصور آدم سميث للنمو الاقتصادي	02-01
24	نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي.	03-01
29	مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز.	04-01
51	أنظمة الجباية البترولية.	01-02
61	مخطط يوضح كيفية حساب الرسم على الدخل البترولي.	02-02
75	مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون $D_w$ .	01-03
87	منحنى تطور السلسلة FP	02-03
88	منحنى تطور DFP	03-03
90	منحنى وجود مسار مشترك على المدى الطويل بين FP و PIB.	04-03
91	فترة الإبطاء المثلى (PIB كمتغير تابع).	05-03
95	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.	06-03

## قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق
الملاحق رقم 1	قيم سلسلتي الدراسة
الملاحق رقم 2	نتائج اختبار ديكي فولار على السلسلة FP
الملاحق رقم 3	نتائج اختبار ديكي فولار على السلسلة PIB

مقدمة

## مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، ومهم كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، ويعتبر هذا الأخير المعيار الذي يقيس به أداء الحكومة والإنجاز الذي تقيم به الدول، ويتصف النمو الاقتصادي على أنه يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وباعتبار الجزائر من الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، ودولة من الدول المصدر للمحروقات التي تعتمد بشكل كبير على مداخيل المحروقات بنسبة 98%، فيمكن القول أن هذا القطاع هو القلب النابض للاقتصاد الوطني، ومن البديهي أنها تعتمد على تمويل برامج وتنفيذ المخططات التنموية للاقتصاد على عائدات البترول التي هي في شكل جباية تحصل عليها الدولة من أنشطة قطاع المحروقات، إلى جانب فرض الضرائب والرسوم بأنواعها لتغطية نفقاتها وتمويل الخزينة العمومية التي هي بمثابة إدارة عمومية مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة.

## - إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000 إلى 2020 ؟  
ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

☞ ماهو تعريف الأقرب الذي يوضح مفهوم ظاهري النمو الاقتصادي والجباية البترولية ؟

☞ كيف تساهم الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

## - فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية السابقة الذكر سوف نطلق من الفرضيات

التالية :



- **الفرضية الأولى:** تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في تمويل البرامج والخطط التنموية، وهذا تماشيا لأهمية القطاع المحروقات في البلد.
- **الفرضية الثانية:** تفسر الجباية البترولية التغيرات التي تحدث في مستوى النتاج الداخلي الخام، ومنه توجد علاقة سببية خطية كلية مباشرة في المدى القصير وفي اتجاه واحد فقط .
- **الفرضية الثالثة:** إن تأثير الجباية على النمو الاقتصادي يكون بشكل طردي وقوي لذا نتوقع إشارة موجبة لمعلمة النموذج .
- **الفرضية الرابعة:** يستمر أثر الجباية البترولية في المدة الطويلة وبشكل واضح على حجم الناتج الداخلي الخام وبالتالي على معدلات النمو .

#### - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز مكانة إيرادات الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري وتنويعه بما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي ، وتبرز أهمية الجباية البترولية في مساهمتها في تحويل البرامج والمخططات الاقتصادية التي بدأت الجزائر في تنفيذها مع مطلع الألفية الجديدة .

#### - أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية

- ✓ إبراز قيمة الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .
- ✓ التعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي من خلال تطبيقها للبرامج والمخططات الاقتصادية.
- ✓ الوقوف على أداء القطاع النفطي ومدى قدرتها على تحريك عجلة النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والأشغال العمومية.

#### - أسباب اختيار الموضوع:

##### أسباب موضوعية:

- ✓ محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من استغلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط لبناء اقتصاد حقيقي تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقيمة الإيرادات البترولية في التنويع الاقتصادي في الجزائر.



✓ إلقاء الضوء على مسؤولية الجيل الحالي في ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

#### أسباب ذاتية:

✓ الرغبة في فهم الموضوع والمساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

#### - منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات و البيانات التي تصف المشكلة، وهذا أثناء التطرق إلى المفاهيم والمعطيات والإحصائيات الخاصة بالجباية البترولية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وقيمتها في تحقيق النمو الاقتصادي ومن تحليلها واستنتاج ما يمكن استنتاجه.

#### - حدود الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة بمايلي:

حدود المكانية: دراسة حالة للجزائر.

حدود زمنية: امتدت الدراسة خلال الفترة 2000-2020

#### - خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وفق الفرضيات الموضوعية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، وقسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

بينما الفصل الثاني حول الجباية البترولية ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الجباية

المبحث الثاني: أساسيات الجباية البترولية

المبحث الثالث: الواقع وتحديات الجباية البترولية





أما فيما يخص الفصل الثالث ختمنا بيه بحثنا بدراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على النمو الإقتصادي خلال فترة (2000-2020)، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية

المبحث الثاني: مفهوم التكامل المشترك ونموذج ARDL

المبحث الثالث: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة .

# الفصل الأول

## إطار النظري للنمو الاقتصادي



## تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطق له مدلول اقتصادي واجتماعي. ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الواقع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد من المفاهيم التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة لمراقبة تطور أي دولة، وتحقيق معدلات مرتفعة ودائمة للنمو الاقتصادي يندرج تحت خطط التنمية الاقتصادية وهاجس أي حكومة

## المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1-تعريف النمو الاقتصادي: يمكن أن نتطرق إلى مجموعة من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها:

**التعريف الأول :** "إذا ازداد إنتاج السلع والخدمات في بلد معين بأية وسيلة فإننا يمكن أن نقول ذلك الارتفاع في الإنتاج هو النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>

**التعريف الثاني :** "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفردي من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء الندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"<sup>2</sup>

**التعريف الثالث :** "هو زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي"<sup>3</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي للنمو الاقتصادي والذي سنعتمد عليه في تحليل موضوع بحثنا وهو كمايلي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، أي هو التوسع في الإنتاج الإجمالي لكل السلع والخدمات لبلد ما خلال فترة معطاة وانعكاسه على نصيب الفرد، أو بمعنى أخرى إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، بل يشير إلى زيادة في الدخل

<sup>1</sup> تركي صالح مجّد "علم الاقتصاد والتنمية"، دار إثراء للنشر وتوزيع، البلد عمان، 2010، ص42.

<sup>2</sup> مجّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص7.

<sup>3</sup> نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية وتطبيق ، الدار العلمية الدولية ، عمان 2001 ، ص41.

لحقيقة الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار؛ أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات الذي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد بل أكثر من هذا فإن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد.

إن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل التوزيع الدخل القومي بين الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بل يركز على الكميات التي يحصلون عليها، فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل الأفراد قد زاد دخلهم، إذ يمكن أن طبقة قليلة من الأغنياء تحصل على الزيادة وتحرم منها الطبقة الكبيرة من الفقراء، ومن ناحية أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج، إذ أن تغير الإنتاج من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغير في نفس الاتجاه وبنفس القيمة مع السلع إنتاجية.

إن للنمو الاقتصادي تكاليف تتمثل في التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق أعلى معدلات النمو ممكنة هي:

✓ التضحية بالراحة الآنية.

✓ التضحية بالاستهلاك.

✓ الأضرار المرتبطة بالمحيط.

**2- مفهوم التنمية:** حاول الاقتصادي فلاديمير كوسوف\* تقديم تعريف من النمو والتنمية مفاده أن النمو يشير إلى التغير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل على أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي، أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره وهي القطاعات الأكثر حركية وديناميكية على امتداد الأجل الطويل<sup>1</sup>، فالتنمية هي عبارة عن ذلك التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة

<sup>1</sup>مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص174.

وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، فالتنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع لكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، فاهي تشير إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، ويتم الحد من التفاوت في توزيع الدخل، الفقر، الأمية والمرض، وبعبارة أخرى يكون هناك تحسن في رفاهية الاقتصادية للمجتمع أي أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الرفاهية الاقتصادية<sup>1</sup>.

3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية: فالرغم من أن النمو والتنمية يساهمان في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، إلى أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01-01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
<p>✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلية للمجتمع.</p> <p>✓ يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات</p> <p>✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد</p> <p>✓ لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي</p>	<p>✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد</p> <p>✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسه</p> <p>✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة لطبقة الفقيرة</p> <p>✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه</p>

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مجموعة من المعلومات.

### المطلب الثاني: عوامل المحددة النمو الاقتصادي

إن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى وحتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة من عوامل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>T.R.Jain, Anil Malhotra ; " DevelopmentEconomics " ; V.K.Publications ; New Delhi ; 2009\_10 ; P.6

<sup>2</sup>حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2006، ص280.

1- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية ( وفرة المعادن، والمياه، خصوبة التربة...) على النمو الاقتصادي على قدرة المواد البشرية للاستغلال لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد.

ومن الملاحظ أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية ليست ثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة وذلك باكتشاف آبار النفط مثلا وبالتالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي أو يكون عكس ذلك بنضوب الموارد الطبيعية وبالتالي يكون لها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . كما أن نقص الموارد الطبيعية قد لا يؤثر سلب على النمو الاقتصادي، فمثلا اليابان ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية.

2- كمية ونوعية الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه من ناحية الكمية والنوعية، فمن الناحية الكمية كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تساوى الدخل الفردي الحقيقي مع نسبة عدد السكان فامن الناحية الكمية لا يحدث أي تغير.

أما من الناحية النوعية فتؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة، وتأثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال:

✓ مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع .

✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.

✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

وقد ابرز لوكس في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن مخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرفي.

3-تراكم رأس المال: ينتج التراكم رأس مالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كالأدخار لكي يتم استثماره، فل الادخار هو التضحية باستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأس مالية مثل المعامل والكمائن، طرق الموصلات، المدارس و الجامعات...، حتى ينمو الدخل الوطني في المستقبل، وتوجد عدة عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال منها:

✓ الظروف الاقتصادية: معدل التضخم، معدل سعر الفائدة، السياسات الحكومية.

✓ توقعات الأرباح.

وبصفة عامة يتكون رأس المال عن طريق التضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري، أي أن كلفة النمو بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به من أجل الادخار لتراكم رأس المال.<sup>1</sup>

4-التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ، حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي.

ويتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على منتجات محسنة والمزيد من الإنتاج وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من الدول أكثر تقدم تحولها نحو الصناعات المتطورة ، هذا بالإضافة إلى الإستثمارات الفنية التي لاتقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات.<sup>3</sup>

ويعتبر سام ولسون النمو الاقتصادي سابقة الذكر(الموارد البشرية والطبيعة ورأس المال والتكنولوجيا ) بمثابة عجالات التقدم الربعة التي تختلف من بلد لأخرى، وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فاعلية، ويلخصها في الجدول الآتي:

<sup>1</sup>حري محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص283.

<sup>2</sup>بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية لنشر وتوزيع، عمان،2001،ص566.

<sup>3</sup>فيدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي ابو عمشة، مكتبة العبيكان،رياض،2001،ص68.



الجدول رقم(01-02):عجلات التقدم الأربعة

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة، التعليم، المهارات
المصادر الطبيعية	النفط الغاز، التربة، المناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، الرأسمال العام
التكنولوجيا وروح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم و المعارف، مكافأة الإبداع

المصدر: بول سام ولسون وآخرون،الاقتصاد ترجمة هشام عبدالله، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2001،ص567.

### المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

تتمثل معوقات النمو الاقتصادي في العناصر التالية<sup>1</sup>

#### ❖ التعليم:

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير ،وكما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج بات من الضروري بالمستويات التعليمية والتدريسية لقوة العمل، أي شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير ،في اعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث زيادة وليس نقص ،أمر الذي يفصح عن أي نقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا لنمو.

#### ❖ الصحة:

إنزيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن تحقق بالارتفاع بالمستويات الصحية للأيدي العاملة، الفاقد في وقتنا لعمل يتجه إلى التناقض، والجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فعالية، فعندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون أكثر فعالية،عندما يكون هذا المستوى متدنيا ،ويتعين على البحث أن يتعلم كثير حول الأهمية الكمية لمثل هذه المكاسب المتأتية من الارتفاع بالمستوى الصحي

<sup>1</sup> حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص:253\_257.

للمواطنين في أي مجتمع متخلف، ما أنه لا توجد أهمية بالغة في هذا الصدد وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أي شائبة ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات ، وبالتالي تتم في النمو السريع لسكان ، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة المسحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

### ❖ الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو ذلك أن أية دولة ، تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للتنمية بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا توجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو كما يوجد نشاط أخرى ذو علاقة بالموارد، وتتمثل في تحديد نوع الموارد الرئيسية التي لا بد للدولة إن تحصل عليها من الخارج، وتطوير صناعات التصدير التي سوف توفر العملات الأجنبية الأزمة للاستيراد السلع التي يحتاج إليها الأمر في سير عملية النمو ، وذلك تطوير صناعات القائمة على إنتاج البدائل المحلية للواردات الحالية ومن الثابت أن التخطيط الناجح في ضوء الممارسات العملية لم ينشئ على شيء أكثر صعوبة من تطوير أساليب مثل هذا الحصر لموارد المجتمع في جانب الاحتياجات إليها وفي جانب الإمدادات المتوفرة منها

### ❖ التكنولوجيا:

يكون النمو أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية ، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا ، وهنا فإن الدولة المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق إبتكاره من أساليب فنية وحديثة متطورة في الدول الأكثر تقدم ومن أجل أن مثل هذا الوضع ذو دلالة من زاوية إمكانيات تحقق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم ، لأن الدول الأكثر تقدم لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره أو تطويره و التيقن من صلاحية للتطبيق العملي وفاعليته

في تقدم الإنتاج وهو ما ينطوي على نفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن يوفرها الموارد المحدودة لأية دولة فقيرة متطلعة لنمو.

### المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي ظاهرة أثارت اهتمام ودراسة المنظرين والاقتصاديين، وذلك من حيث محاولة تفسيرها أساساً لتحديد مصادرها، إلى أنه وحديثاً اتسع المجال الاهتمام بهذه الظاهرة ليشمل دراسة العلاقات التي تربطها بالظواهر الاقتصادية الأخرى على وجه التحديد، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه المطالب.

#### المطلب الأول: أنواع وفوائد النمو الاقتصادي واستراتيجياته

##### الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

##### أولاً: النمو التلقائي (الطبيعي)

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من أسباب نذكر منها<sup>1</sup>:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة و الحصول على النقود.
- حدوث تراكم لرأس المال.
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كرم حبيب وحازم البني، م. سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص 43.

<sup>2</sup> سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، مرجع سبق ذكره، 1978، ص 44.

## ثانيا: النمو العابر

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتالي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى التنمية مما نجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

## ثالثا: النمو المخطط

هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع، لذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والإستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، ومرونة السياسات المتبعة، والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك النمو التلقائي ولكنه بمعدلات أسرع من النمو التلقائي.

## الفرع الثاني: الفوائد النمو الاقتصادي

يمكن حصرها فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- **تحسين المستوى المعيشة:** يعتبر تحسين مستويات المعيشية من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، إن زيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكن الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات، كما يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة.
- 2- **زيادة العمر المتوقع لسكان:** إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل سوف تمكن السكان من العيش لفترة أطول.

اعمال الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص 27\_28.

3- **مكافحة الفقر:** يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، إن زيادة الدخل و الأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي يمكن تخصيص جزء من ميزانية الدولة من أجل خلق فرص عمل ودعم القطاعات الصحية المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.

4- **تحسين مستوى الخدمات العامة :** إن زيادة الحصيلة الضريبية من الممكن استخدامها من أجل تحسين الخدمات العامة كما ونوعا مثل الخدمات الصحية والتعليمية مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية العمل مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

5- **مكافحة التلوث:** يمكن أن تستخدم موارد ميزانية الدولة في تنظيف البيئة.

### الفرع الثالث: استراتيجية النمو الاقتصادي

وتنقسم إلى:

#### أولا: إستراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، وروستين، رودان) بعين الاعتبار مايلي:<sup>1</sup>

❖ **دور الهياكل الاقتصادية الإجتماعية:** تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، والتي غالب ماتكون مقدمة من طرف الدولة ، وهي غير قابلة للتجزئة نظر لكونها تستلزم حجم كبير كحد أدنى، مما يتطلب استثمار مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظر لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات

<sup>1</sup> كما البكري: التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986، ص 79-84.

❖ الطبيعة المكتملة للطلب: حتى يتم التغلب على نقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهيكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطور الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين للسلع الصناعات الأخرى.

من الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:

✓ الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو باخرة التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

✓ إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.  
✓ احتمالا لاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظر لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على فورات الحجم.

### ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن

من منطلق عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن دعا الاقتصادي هيرشمان إلى تبني إستراتيجية النمو غير المتوازن، وإن كان سبقه بيرو perrox في طرحه صيغة النمو غير المتوازن تحت اسم "مرتکز النمو أو أقطاب النمو"، وتمثلت هذه النظرية في أن على البلدان النامية أن تبدأ بتركيز جهودها على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وإن تنمية هذه المناطق سوف تجذب معها المناطق الأخرى.<sup>1</sup>

وتتفق هذه مع إستراتيجية النمو المتوازن في إعطاء دفعة قوية ولكن لبغض الأنشطة و الإقطاعات الاقتصادية التي بمقدرتها تحفيز استثمارات أخرى مكتملة، فتقوم هذه الصناعات بقيادة عملية النمو في

<sup>1</sup> هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص123.

الاقتصاد القومي بأكمله، أي أحداث تتغير في الاقتصاد القومي من خلال إستراتيجية معلومة وهادفة. وإستراتيجية النمو غير المتوازن تتناسب مع الموارد المتاحة لفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه الدول.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مقاييس وتقدير النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن المنطق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات و الإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات و الأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

### الفرع الأول: طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها: " ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج<sup>2</sup>، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

**القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة**

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلة أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج، وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبير عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2006، ص174.

<sup>2</sup> علي مكيد وعماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، ص174.

مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

**الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي**

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، و ليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

**الفرع الثاني: طريقة الدخل**

قيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نحصل على النتيجة مفادها أن:

**الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني**

حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كما مجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد.

**الناتج الوطني الخام بسعر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير**

**مباشرة + قيمة الإهلاك**



### الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف أخرى هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل<sup>1</sup>، وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

**الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.**

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots (1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G: يمثل إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

### المطلب الثالث: تكاليف الإنتاج النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات و الأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي

● **التكاليف البيئية والصحية:** يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة و الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الأخير من القرن 20 شهدت النمور الآسيوية الأربعة: تايلندا، ماليزيا، سنغافورا و اندونيسيا معدلات النمو اقتصادي مرتفعة بلغت حد أدنى 5%، كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 50% إلى 70%، ونفس الشيء شهدته دول: اليابان، كوروا الجنوبية والصين التي شهدت

<sup>1</sup>Gregory Mankiw. Macroeconomie, 3<sup>eme</sup> edition, edition de Boeck, Belgique 2003, p21.

تطورا اقتصاديا كبيرا، لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه لدول، حيث أن الدول التسعة الأول من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الآسيوية وتضم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع.<sup>1</sup>

ويعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي والسبب الرئيسي الذي يدعو إلى مزيد من التدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض لنظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على رفع من حجم الناتج بشتى الطرق وتقنيات، ثم في مرحلة الثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية، وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية و المستقبلية، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطهم الزراعية أيضا، إذ شهدت معظم دول العالم نموا كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ: أنمو أولا وأنظف أخيرا.

• **الضحية بالاستهلاك:** يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل ، لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001\_2009، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي براهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009\_2010. ص86.

• التضححية بالراحة الآنية: إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمل وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضححية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الافراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

ومن بين هذه التضحيات والأضرار المذكورة أعلاه يمكن استخلاص جملة من سلبيات منها:

✓ التدمير الإبداعي: والذي يسلب الضوء على أن التقدم الناتج عن النمو الاقتصادي قد يدمر الهياكل القديمة للاقتصاد وذلك قصد إنشاء هياكل جديدة، حيث يمكن أن تنتهي مهمة بعض الأفراد نتيجة هذا التقدم، يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحول في هيكل الإنتاج بالانتقال من القطاع الزراعة إلى قطاعات أخرى كقطاع الخدمات، فمثلما نشاهده في الجزائر حيث نلاحظ كان عدد كبير من السكان يعملون في مجال الزراعة، بينما في الآونة الأخيرة نلاحظ انخفاض كبير في نسبة العاملين في الزراعة، ومن جهة أخرى ارتفاع كبير للعاملين في كل من القطاع الصناعي والخدمات.

✓ اعتماد على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة كالنفط والمعادن.

✓ ارتفاع معدل التصحر، نتيجة إقامة المدن الحضارية على حساب الأراضي الزراعية.

✓ سوء توزيع العوائد والدخل.

✓ حدوث ركود اقتصادي.

## المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

لقد كانت مشكلة النمو الاقتصادي منذ القدم هي محور اهتمام المفكرين، وتجلّى هذا اهتمام في تعدد نظرياته من مذهب إلى آخر فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثر ببيئته، وهذا ما ناقشه من خلال هاته المطالب.

## المطلب الأول: تحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيكي آراء كل من آدم سميث و ديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بإضافة إلى آراء روبرت مالتوس حول السكان، وقد استندا التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل (Full Employment) للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.<sup>1</sup>

## الفرع الأول: نظرية آدم سميث

يعتبر من أشهر الاقتصاديين الذين نادوا بالحرية الاقتصادية ومعارضة أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ولقد كان لي كتاب آدم سميث "البحث عن طبيعة وأسباب ثروات الأمم" والذي صدر لأول مرة سنة 1776 تأثير كبيرا لدارسي واضعي السياسة الاقتصادية، إذ كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه وتقف في طريقه<sup>2</sup>. كما أشار آدم سميث إلى ضرورة التخصص وتقسيم العمل لزيادة الإنتاجية وبالتالي ثروة الأمة، مستشهدا في ذلك بصناعة الدبايس، فتحقيق إنتاج 2000 دبوس في اليوم كان بفضل تقسيم العمل والذي يتمخض عنه مزايا عديدة أهمها<sup>3</sup>:

- ✓ زيادة مهارة وإنتاجية العمال بسبب تخصصهم في العمل.
- ✓ استغلال الوقت الازم لإتمام العمليات الإنتاجية نظرا لاستقرار العامل وعدم تنقله.
- ✓ استخدام الآلات.

<sup>1</sup> مدحت مصطفى، د. سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 96.

<sup>2</sup> محمد عجيبة، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها-نظريتها-سياساتها، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص 69.

<sup>3</sup> Eric Bosserelle, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, DUNOD, Paris, 1999.

وإن تقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدلات والآلات المتخصصة، كما يؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم المالي من أجل التوسيع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل. كما أن هذا التقسيم مرهون كذلك بحجم السوق، فكلما كان السوق كبيراً كان الدافع قوياً لأصحاب الأموال إلى زيادة الإنتاج التجاري والصناعي، وبالتالي زيادة تقسيم العمل أكثر فأكثر.

في هذا الصدد يرى آدم سميث أهمية اكتشاف أمريكا ضمن هذا المجال، حيث أكد أن هذه السوق الجديدة الواسعة أمام السلع الأوروبية قد فتحت آفاق جديدة للقيام بتقسيم جديد للعمل، وتحسين الفنون الإنتاجية المستعملة بطريقة كان لا يمكن حدوثها في حجم السوق القديمة<sup>1</sup> وإن هذه الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع إجتماعية<sup>2</sup>.

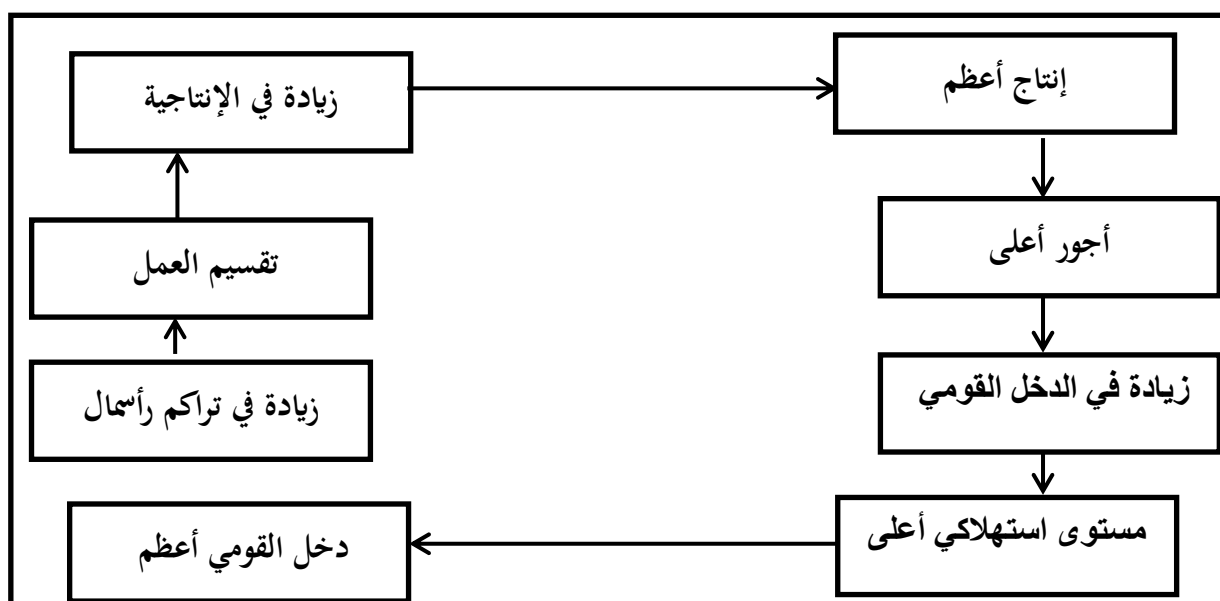
أما بالنسبة لتراكم رأس المال فهو أمر يتوقف على رغبة الأفراد في ادخار جزء من دخولها التي تستعمل كاستثمارات في مشاريع إنتاجية، وحسب آدم سميث في المجتمع لا يتكون إلا من طبقتين: الطبقة الرأسماليون القادرين على الادخار وطبقة العمال غير قادرة على تحقيق المدخرات بمعنى إنأجور العمال تتساوى مع احتياجاتهم الضرورية .

والشكل تالي يوضح الحركة الدورانية لأثر تراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي والمرتبط بقوة اقتصادية أخرى .

1\_مُجَّد عجمية، د.مُجَّد علي الليثي، مرجع سبق ذكره،ص80.

2\_مدحت الفريشي، مرجع سبق ذكره،ص57.

الشكل الرقم (01-01): أثرا لتراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي



المصدر: أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية-رواية إسلامية مقارنة، الطبعة 1، سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص 297.

كما يعتقد آدم سميث أن التوقع الربح المستقبلي هو الدافع الحقيقي للاستثمار إن هذا التوقع يعتمد على حجم الربح الذي يحققه الاستثمار الحالي<sup>1</sup> ومن هذا يمكن القول:

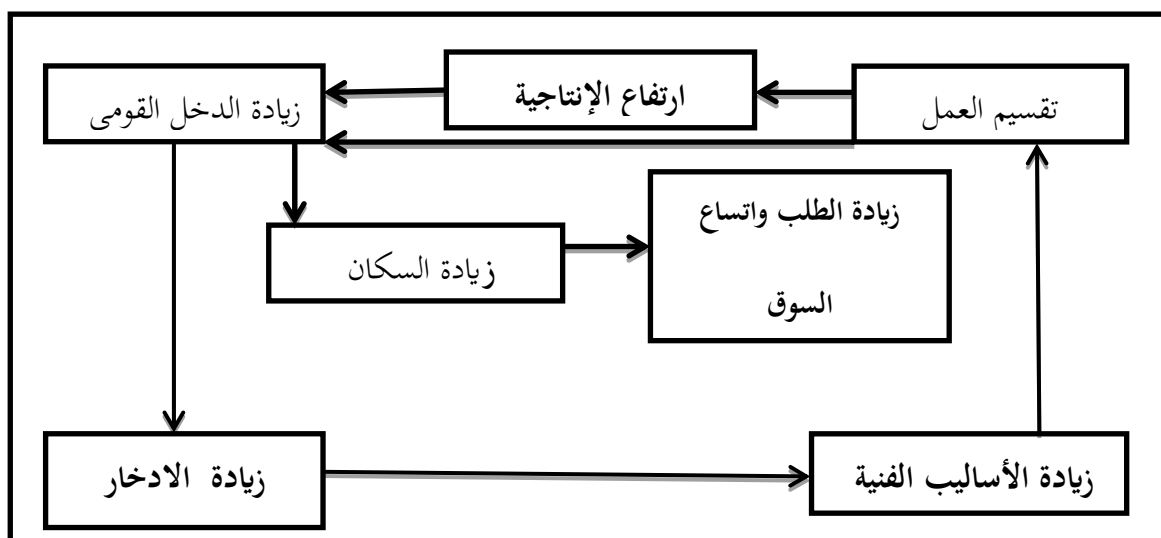
آن التقدم الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، مما يساهم في ارتفاع الأجور.

شدة المنافسة بين المقرضين في منح الفوائد ستساهم في انخفاض في أسعار الفائدة مما يغير في ميوله توجهها نحو الاستثمار.

إن التوفير رأس المال والسوق يساعد على تقسيم العمل وزيادة في الدخل، مما يؤدي إلى اتساع السوق من جهة وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار من جهة أخرى هذا ما يؤدي إلى ما يسمى الركود الاقتصادي. وشكل أدناه يوضح تصور آدم سميث للنمو:

المُحَدِّد عجمية، د. محمد علي اللبني، مرجع سابق، ص 71.

الشكل (01-02): تصور آدم سميث للنمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح التركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، بغداد، 1988، ص 61.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو

يعتبر من أهم الاقتصاديين، وهو الذي طبق أفكاره في القيمة والتوزيع على تحليل التطور اقتصاد الرأسمالي مما ساهم بيه في تقديم نظرية ديناميكية للنظام الاجتماعي، وتقديم أهم الظروف المساعدة على النهوض بالاقتصاد في أي دولة، وكان يؤمن بأن تراكم رأس المال مفتاح النمو الاقتصادي السريع، وقد بين أن الإفصاح المجال أمام الأعمال التجارية والاقتصادية لتحقيق أرباح كبيرة يؤدي إلى تراكم سريع في رأس المال، كما بين أن تقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) إنما هو في الواقع هو تقسيم ثنائي بين رأس المال والعمل، وقد لاحظ أن رأس المال نفسه نتيجة لعمل سابق متراكم.

النظرة التشاؤمية وقانون تناقص الغلة:

ويرى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت في المجتمع والازمات الاقتصادية تنصب على ما إسمه الربح، وليس على الربح والربح هو مكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، أما الربح فهو مكسب الصناعي الرأسمالي، ويعلل ذلك معتمدا على نظرية سميث في إعطاء القيمة للعمل، بأن الربح ليس ثمنا للعمل ولكنه ناتج عن امتلاك موارد طبيعية للثروة، يرى ريكاردو أنه حين يتقاضى الملاك أثما اعلي لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل ولكنهم يستغلون صاحب العمل الذي يضطر إلى أداء عالية لعماله، بينما هو

لايستطيع أن يرفع من أثمان منتجاته، لأنها تتحدد في سوق يسوده المنافسة، ومن خلال ذلك يمكن القول أن الربح في جوهره عدوان على الربح، وتميل الأرباح في الأجل الطويل إلى الهبوط حتى تصل إلى درجة الصفر، بينما يستولي ملاك الأراضي على فائض الاقتصادي.

ونظر ريكاردو على أن العمل أهم مصدر لكسب الثروة ولكنه، آمن بأن النمو السكاني يؤدي إلى تخفيض معدلات الأجور وارتفاع أجور الأرض، هذا يقلل من أرباح ويبطئ تراكم رأس المال ويوقف النمو هذه بداية ظهور النظرة التشارؤية في الاقتصاد.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مالتوس وخطر السكاني

لقد عاش طوماس روبرت مالتوس أحداث الثورة الصناعية وتأثر بالبؤس الذي عاشته إنجلترا إثر هذه الثورة ومختلف الثورات ضد فرنسا، ورأى وجود الوسائل التقنية سيزيد من عدد البطالين<sup>2</sup> كما أن الزيادة السكانية لن تؤدي سو إلى خلق نسبة هائلة من البطالين و بالتالي تدهور في مستوى المعيشة. من هنا إشتهر مالتوس بقانون السكان الذي مفاده أن السكان يزدادون بنسبة أعلى بكثير من نسبة تزايد الإنتاج. فحسب مالتوس، السكان يتزايدون وفقا لمتتالية هندسية 1، 2، 4، 8... في حين أن الإنتاج ينمو وفقا لمتتالية حسابية 1، 2، 3، 4... وبعد مرور فترة من الزمن يصبح الفارق بينهما شاسعا بالقدر الذي لايمكن تصوره<sup>3</sup>، وحالة البؤس والمجاعة دفعت مالتوس إلى الاعتقاد أن النمو السكاني يجب أن يتما توازيا مع ما هو متوفر من سبل العيش. فاهو يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال (حجم السكان) في تحديد حجم الإنتاج<sup>4</sup>، مستندا في ذلك إلى مثال الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية قبل الغزو الأوروبي لتلك الأرض. ولتفادي هذا الخطر السكاني يقترح مالتوس مجموعة من الحلول أهمها: تحديد الولادات، إيقاف الهجرة، مراقبة المهن....

<sup>1</sup>حازم البلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص7.

<sup>2</sup>Lionel Stoleru, l'équilibre et la croissance économique, gérer la croissance douce, 4 ° édition refondue, DUNOD, BORDAS, Paris, 1978, p.331.

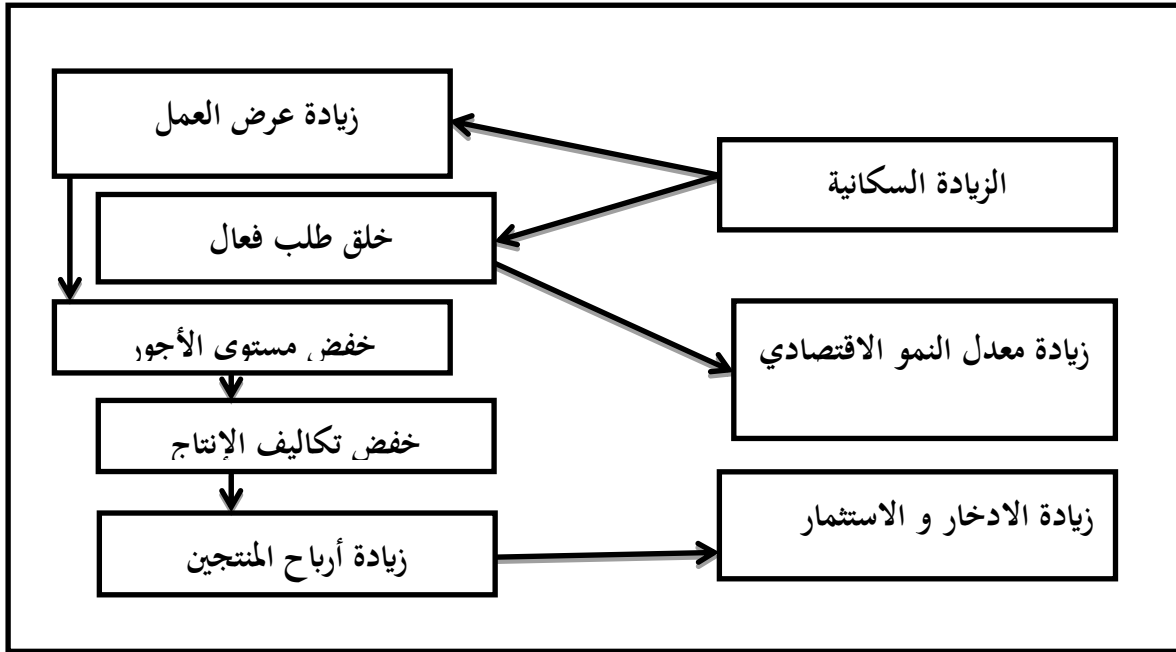
<sup>3</sup>Lionel Stoleru, ibid. p. 331\_332

<sup>4</sup> مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص59.



من هنا يمكن استخلاص النظرة التشاؤمية التي ميزت أفكار مالتوس بخصوص النمو الاقتصادي، وهذا راجع دائما إلى التقليل من أهمية التقدم التكنولوجي، فهذا الأخير إستخدم في الزراعة عقب الثورة الصناعية في أوروبا وكان له الفضل في زيادة الغذاء من جهة والسيطرة على النمو الديمغرافي من جهة أخرى، والشكل أدناه يلخص نظرة مالتوس لنمو الاقتصادي.

الشكل رقم(01-03): نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، بغداد، 1988، ص63.

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند كارل ماركس

إن كل من كارل ماركس ورفيقه فريدريك كان لهم الفضل في تأسيس المدرسة الماركسية التي جاءت كرد فعل ضد أفكار الكلاسيكية الليبرالية مع أن أفكار الأول ركزت على نظرية ريكاردو كما أشرنا إليها سابقا، فهذين الاقتصاديين الألمانين جمع في أفكارهما الاقتصادية بين الفلسفة الألمانية والروح الثورية الفرنسية والفكر الكلاسيكي الإنجليزي.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: المادية التاريخية

<sup>1</sup>سبتي فوزي، محاضرات في الاقتصاد الساسي، مطبوعات جامعة منتوري، 2001-2002، الجزائر، ص58.

يقول ماركوس: "إنتاج الأفكار و الأطروحات والإحساس مرتبط بشكل مباشر بالنشاط المادي للإنسان.... ليس الإحساس الذي يحدد الحياة وإنما الحياة هي التي تحدد الإحساس"<sup>1</sup>  
 إن فلسفة جذور النظرية الماركسية في أي ميدان من الميادين، يخضع لثلاثة مراحل: الأطروحة، نقد الأطروحة والخلاصة. فالأطروحة في نظر ماركوس هي النظام الإقطاعي ونقد الأطروحة نظام رأسمالي بينما في الأخير تأتي الاشتراكية كخلاصة، واعتبر ماركوس بأن القوى المادية هي الجوهر في تسيير العالم وليس الأفكار، من هنا بدأ الماركسيين ينظرون إلي التاريخ نظرة اقتصادية بحيث أن التاريخ ليصنعه الأفراد(الرجال الكبار، الأفكار....) بتصنعه القوى المادية والقوى المنتجة.

أما فيما يخص النظام المادي(النظام الاقتصادي) للمجتمع فهو مشروط بقوى الإنتاج (طرق الإنتاج من معارف وتطور تكنولوجي) التي تقوم بتجديد الهيكل الطبقي للمجتمع، الذي يعتبر عبارة عن علاقة بين الرأسمالي الذي يملك وسائل الإنتاج والعمال الذين لا يملكون إلا القوة البدنية أو الذهنية.

### الفرع الثاني: نظرية القيمة

توصل ماركوس إلى أن العمل هو صفة مشتركة في جميع المنتجات وأنه هو أساس القيمة ، واعتبر أن مدة العمل هي مقياس كميتها فالعامل يأخذ أجرا مقابل قوة عمله، فهذه بطبيعة الحال سلعة كباقي السلع سعرها أجر الذي يتقاضه العامل وفق علاقة محددة تسمى قيمة التبادل، وفي رأي ماركوس أي سلعة تملك قيمتين:

✓ قيمة تبادلية.

✓ قيمة استعماله.

يتميز ماركوس بين إنتاج العمل المنجز من طرف العامل و قوة العمل التي تباع من طرفه ، حيث أن الفرق بين هذا العنصرين يسمى بفائض قيمة.

ومن جهة آخر أن الربح رأسمالي يساوي نسبة فائض القيمة PV إلى رأسمال الثابت C ( يقصد بيه لمباني والآلات و المواد الخام ) ورأسمال المتغير V ( هو مجموعة الأجور )

<sup>1</sup>Lionel Stoleru, ibid. p. 338

نرمز للربح بالرمز B

$$B = \frac{PV}{C + v} = \frac{V \cdot PV}{C/V + 1}$$

ونسبة فائض القيمة يرتفع كلما انخفض الأجر أو كلما مدد حجم العمل. ويتشكل رأس المال عندما يحول فائض القيمة إلى رأس المال.

ويهدف الرأسمالي من وراء نشاطه إلى رفع أرباحه على أقصى حد ممكن، لتكوين أرصدة استثمارية تمكنه من المنافسة مع غيره من الرأسماليين. كل هذا يدفعه إلى إدخال تقنية إنتاج حديثة لخفض نفقات الإنتاج. ومع اشتداد المنافسة تزداد الحاجة إلى الآلات الأكثر تطورا، والتي تؤدي إلى طرد أعداد هائلة من العمال.

إذ نقص الطلب على العمل وزيادة عرض العمل الناجمة عن النمو الديمغرافي، سيخلق نسب مرتفعة من البطالة، وهو ما يطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال (Reserved Army of Unemployed)، هذا العرض من العمل سيؤدي إلى خفض أجور العمال واتساع الهوة بين مستوى معيشة العمال من جهة ورأسماليون من جهة أخرى.

هذا ومع انخفاض الأجور ستطفو إلى سطح مشكلة أخرى وهي نقص الاستهلاك، مما يعني أن السوق سيعرف فائضا دوريا من السلع إذ أن القدرة الإنتاجية تفوق القدرة الاستهلاكية بمعنى العرض يكون أكبر من الطلب، وحسب تحليل الماركسي أن نقص استهلاك سبب رئيسا لظهور أزمات داخل النظام الرأسمالي تنتهي بالبحث عن مستعمرات كأسواق جديدة على حساب الدولة العالم الثالث.

وهذا ما يجعل من المستعمرات سوق كبير تروج فيه منتجات الدول الاستعمارية، مما يزيد من حدة المنافسة التامة بين هاته الدول ليولد بعد ذلك بما يسمى الاحتكار، ويحدث الصراع بين الدول مستعمرة وهي التنافس على المستعمرات وكلما اشتدت الأزمات في الدول المتقدمة كلما عرفت معدلات النمو في المستعمرات تدهورا كبير.

## المطلب الثالث: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

من أهم روادها العالم الاقتصادي كينز حيث ركز في دراسته على الدول المتقدمة فقط، ولم تكن النظرية تسعى لحل مشاكل الدول النامية، حيث وضع عددا من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق نمو اقتصادي، ولقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي هو المحرك الرئيسي للنمو.

كما أوجد علاقة بين زيادة استثمارات والنمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف وبالنسبة إليه التسيير التلقائي للإقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة وهذا راجع لمفهوم الجمود الاسمي. الذي يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وكذا غياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب الفعال من جهة أخرى يعبر الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل.

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تلخص أساس في أطروحات من هارود ودومار رغم أننا نلمس اختلافا كبيرا بين هذين الكاتبين، فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة إما أن يستهلكها بصفة جارية أو يدخرها كالمخزون لرأس مال ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع ما يتاح من مخزون رأس المال الذي تم تجميعه في الماضي.

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن حالة الإشباع هذه لرأس المال لا يمكن حدوثها وذلك لسببين اثنين<sup>1</sup>:

1-السبب الأول: الإنتاج يزيد بصفة دائمة تجعل الحاجة إلى رأس المال تتجدد دائما.

2-السبب الثاني: تجاهل التقدم التكنولوجي الذي يعطي فاعلية أكبر لوسائل الإنتاج، إذ أن المنافسة تفرض دائما تجديد وسائل الإنتاج وتحسينها.

<sup>1</sup>Lionel Stoleru, ibid. p.333

كما أن كينز يركز على أهمية الاستثمار الذي يلعب دورا هام في مواجهة الأزمات الاقتصادية وإنعاش النشاط الاقتصادي والتشغيل، خاصة عند تدخل الدولة لتوجيه الاستثمار<sup>1</sup>، على أن هذا الخير يتجدد استنادا إلى معدلات العوائد الاستثمارية من جهة ومعدلات الفائدة من جهة أخرى.

ضف إلى ذلك أن الميل إلى الاستهلاك يزيد من مستوى كل من الدخل والاستثمار وفق العملية المشهورة المسماة المضاعف The multiplier حسب مايلي:

انطلاقا من التحليل الكينزي: الدخل = الاستهلاك + الادخار.

$$Y = C + S \quad (1)$$

لنفرض أن C يمثل الميل الحدي للاستهلاك حيث:

$$c = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \leftrightarrow \Delta C = c \Delta Y$$

ومن ناحية أخرى وحسب كينز: الادخار = الاستثمار.

أي

$$I = S$$

وبالتعويض في معادلة (1) نجد أن:

$$Y = C + I$$

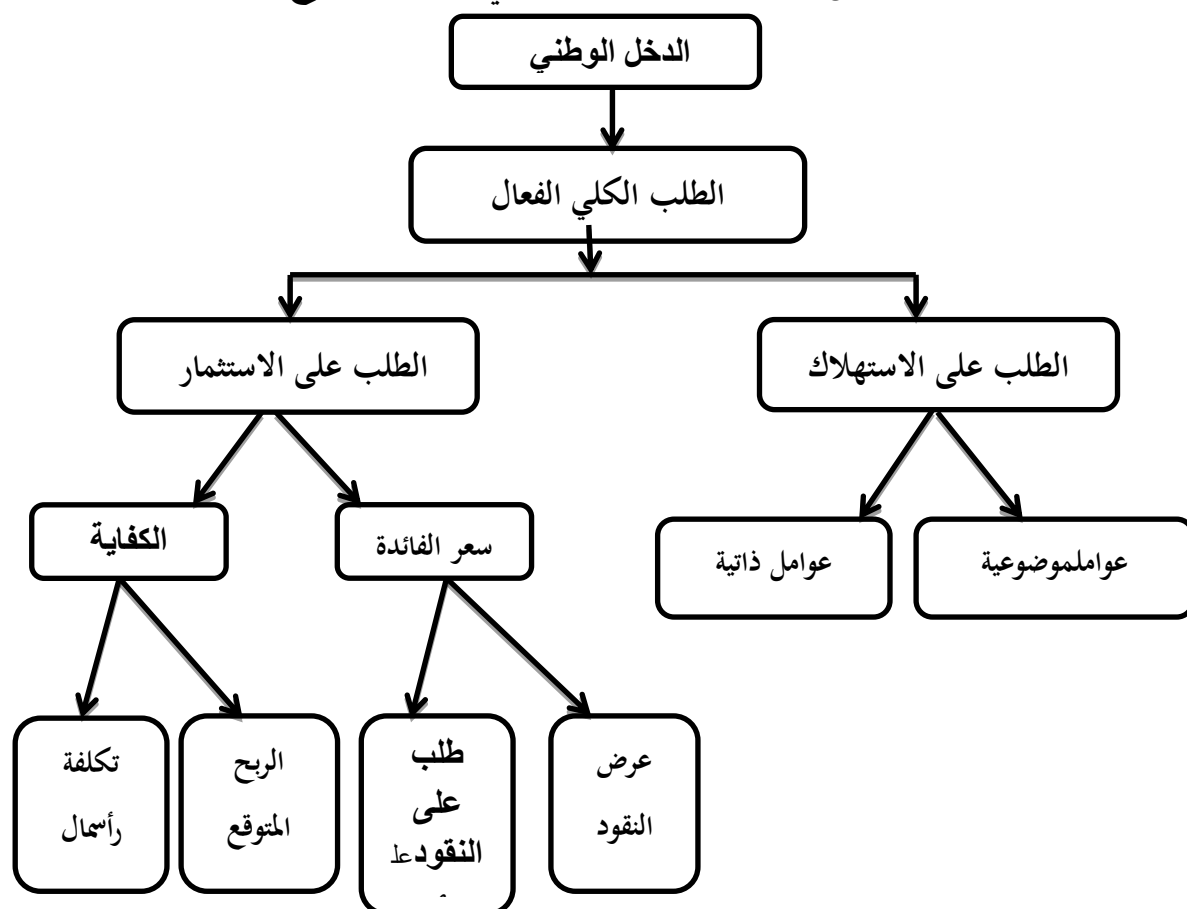
$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Delta Y = c \Delta Y + \Delta I$$

$$\Delta Y = \left[ \frac{1}{1 - c} \right] \Delta I$$

<sup>1</sup> سبتي فوزي، المرجع سابق ذكره، ص 92.

الشكل (01-04): مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز



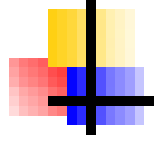
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الدراسة السابقة.

## خلاصة:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، وهناك عدة أسباب ومحددات وعوامل تضبط على أساسها ظاهرة النمو الاقتصادي. من خلال ما طرحناه في هذا الفصل، أعطينا صورة عامة حول مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما وطرق قياس النمو الاقتصادي، إلى أن تجمع على شيء واحد وهو استخدام ودمج الموارد المادية والبشرية للوصول إليه مع نظر لتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد، مما له تأثير على النمو الاقتصادي وعرقلة مسيرته لذة وجب على السلطات المعنية إيجاد حلول لمنع حدوث ذلك، من خلال دراسات ونظريات المطروحة في الفكر الاقتصادي حيث أرجعت النظرية التقليدية وفق آدم سميث تحليل النمو الاقتصادي إلى تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية المرتبطة بتقسيم العمل في حين يعتبر ريكاردو مرد النمو الاقتصادي إلى القطاع الزراعي، وذهب شومبيتر إلى أهمية المنظم في النمو الاقتصادي من خلال إيجاد ابتكارات جديدة.

# الفصل الثاني

الإطار النظري للجباية البيرولية





## تمهيد:

تعتبر الجباية بشكل عام المرآة الصادقة التي تعكس نظام الدول من كل النواحي، لما يشكله النظام الضريبي من تركيبة متناسقة من الضرائب متممة لبعضها البعض، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستند إليه الدولة في تسديد نفقاتها، وتعود نشأة الجباية إلى وجود السلطة العامة في المجتمع وتطورت مع تطور أهدافها .

وتعتبر الجباية البترولية في الجزائر من أهم أنواع الجباية، نظرا لإعتبار قطاع المحروقات في الجزائر العمود الرئيسي للإقتصاد الوطني والمورد الأول بدون منازع في جلب العملة الصعبة من الخارج . سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم العناصر المشكلة للجباية بشكل عام وللجباية البترولية بشكل خاص .

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الجباية

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والتي تعتمد بشكل كبير على الجباية باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري.

## المطلب الأول: الجباية بشكل عام

تعددت المفاهيم التي أعطاها المفكرين والاقتصاديون حول الجباية لعل أهم مايلي:

## 1- تعريف الجباية:

**التعريف الأول:** الجباية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإيرادات وتغطية النفقات الخاصة بالدولة بصفة مستمرة.<sup>1</sup>

**التعريف لثاني:** كما تعرف على أنها ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التنفيذ لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بشكل مباشر، أو تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها والتزاماتها.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** وتعرف الجباية على أنها مجموع الإقطاعات الإلزامية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم، ويمكن أن نعرف الضرائب والرسوم كما يلي:<sup>3</sup>

- **الضرائب:** تعرف الضرائب على أنها اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتمشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها.
- **الرسوم:** هي فريضة مالية يؤديها الفرد جبر للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداء هذه الخدمة.

ومن هنا يمكن القول أن الجباية هي عبارة عن إيرادات محصلة من طرف الدولة تكون موجهة لتغطية النفقات العامة وتتكون من الضريبة، الرسم، الرسم شبه جبائي، الإتاوة و الحقوق الجمركية.

## 2- الجباية البترولية:

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003، ص 15.

<sup>2</sup> محمد جمال جنيبات، مدخل للجباية المستقبل، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 10.

<sup>3</sup> ساجي فاطمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، العدد 20، 2017، ص 204.

**التعريف الأول:** يمكن اعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** ويمكن تعريف الجباية البترولية على أنها تمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر مثل الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والرسم المساحي.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** تعتبر الجباية البترولية من أهم أنظمة الجباية غير العادية بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في الإيرادات العامة للدولة، وتتميز هذه الأنظمة غالبا بتعدد الضرائب المطبقة فيها، وتعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط البترولي فيها نظام الاقتطاعات المفروضة من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية بنسبة معينة وتطبق على اساس سعر بيع البترول.<sup>3</sup>

ومن خلال ماسبق ذكره يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها ضرائب تدفع على أساس أنها مقابل ترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الارض التي هي ملك للدولة.

### 3- الجباية العادية:

**التعريف الأول:** تعتبر الجباية في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، فالجباية هي ذلك النشاط التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل

<sup>1</sup> سايح جبور علي وعزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، شلف، العدد 19، المجلد 14، جوان 2018.ص256.

<sup>2</sup> مريم لسبع، دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر(2000-2006)، آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة الجزائر، عدد 01، المجلد 03، مارس 2019.ص 29،

<sup>3</sup> هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012،ص53.

تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزامها، وتتمثل الجباية العامة أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** حيث أن تعريف الجباية يشمل عدة عناصر منها الإتاوة التي تعتبر امتياز يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين بشكل منفرد، حيث يدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة أو عنصر الرسم الذي يعتبر مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، هذه الخدمة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام، حيث أن الرسم يعتبر من الإيرادات التي تمول الإنفاق العام، إضافة إلى الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في نظام الجبائي بغض النظر عن الرسم وإتاوة<sup>2</sup>

#### 4- فصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:<sup>3</sup>

وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأول وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة خاصة بعد الهزة التي عرفت السوق النفطية سنة 1986 ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تعتبة الميزانية العامة للمعطيات النفطية.

إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يرجع الجباية البترولية لما تتمتع بيه هذه الأخيرة من خصائص:

- ✓ إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في مجال النفط.
- ✓ إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة أوبيك لهذا الشأن و ممارسة الضريبة في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 10 .

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> قدي عبد الحميد الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في اللغة الثالثة محاضرة بعنوان "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة" جامعة

✓ إن أساس فرض الضريبة البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال الارض التي هي ملكا عاما في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة لدولة دون مقابل مباشر.

ومن هذا فإن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبطا بإصلاح القوانين المتعلقة باكتشافات الاستغلال، النقل عن طريق القنوات التي تعود آخرها إلى قانون 14/86 المعدل والمتمم القانون 21/91. وأما الرغبة في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليص وجود الدولة في القطاعات الإقتصادية فإن القانون يتضمن جانب قصور تتطلب المراجعة منها:

إن مشاركة الأطراف الأجنبية لا يمكن أن تكون إلا عن طريق التعاون مع سوناطراك في صيغة المساهمة أو تقاسم الإنتاج أو شركة مختلطة.

إن سوناطراك تقوم بدور مزدوج لكونها تسيير مصالح الدولة الجزائرية في المجال النفطي في ذات الوقت الذي يعتبر فيه شركة تجارية، وهذا ما يخلق حالة من تناقص في تعاملها مع الأطراف الأجنبية بين دورها الشراكي ودورها كنائب السلطات العمومية.

### المطلب الثاني: عموميات حول الضريبة

#### أولا: مفهوم الضريبة

رغم تعدد التعاريف التي تعرضت للضريبة إلى أنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميز الضريبة من غيرها من الاقتطاعات، ونذكر منها :

**التعريف الأول:** "مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "اقتطاع جبيري تقوم بيه السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم."<sup>2</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الضريبة على أنها:

<sup>1</sup> محمد الطاق، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسر لنشر وتوزيع والطباعة، 2007، عمان، ص 89.

<sup>2</sup> أعمر بجاوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هوم للطباعة ونشر، الجزائر، 2005، ص 90.

مبلغ من المال تقتطعه الدولة من الأفراد بصفة جبرية ونهائية وبدون مقابل من أجل تحقيق نفع عام وتنفيذ السياسة المالية المبرمجة.

### ثانيا: خصائص الضريبة:

ومن خلال ماسبق يمكن تحديد خصائص الضريبة كما يلي:

1- **الضريبة التزام نقدي:** خلفا لما كان سائد قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، وذلك لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من المال.

2- **الضريبة فريضة جبرية:** إن الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل أن السلطات العامة، هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفيةها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تأخذ جبرا من جانب واحد وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض.

3- **تغطية النفقات العامة:** إن الضريبة تبررها النفقات العامة التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة ذات الصافة الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر النفقة العامة في العصر الحديث ذات نفع عام سواء استفادة منها فرد معين أو مجموعة معينة.

4- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** الأساس في ضريبة الحديثة أنها تدفع دون مقابل، أي بصرف النظر مقدار النفع الذي يعود على الدافع الضريبة من خدمات الدولة، وهذا ما يميزها عن الرسم، فيدفعها الأفراد لمجرد ارتباطهم بالدولة أو بمجرد تمتعهم بجنسيتها.<sup>1</sup>

5- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** يعني ذلك أن المكلف لا يمكنه استردادها أو المطالبة بفوائد عنها بخلاف القرض العام حيث تلتزم الدولة برد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.<sup>2</sup>

### ثالثا: القواعد العامة للضريبة:

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، 2008، ص82.

<sup>2</sup> عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، إعفاءات من ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار حمدان عمان، 2008، ص23.

يقصد بالقواعد العامة للضرائب، الأسس والمعايير التي يتعين على المشرع المالي أخذها بعين الاعتبار عند وضع النظام الضريبي أو تعديله.

ويعتبر الإقتصادي "آدم سميث" أول من صاغ مجموعة تماسكه من القواعد في مؤلفه "ثروة أمم" وتتمثل هذه القواعد في<sup>1</sup>

**1- قاعدة العدالة:** تعني هذه القاعدة مساهمة أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب وقدرتهم التكاليفية، فعلى جميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعون لها دون محاباة أو التفضيل ويرجع ذلك:

✓ وجوب الخضوع الجميع إلى الضريبة دون تمييز بين نوع الإيرادات ومصدرها، ولا حتى في المبلغ الضريبة والوقت والنسبة.

✓ أن يراعي في فرضها المقدرة المالية لكل مكلف لتحقيق المساواة في التحمل الأعباء العامة حيث تفرض على الجميع بنفس المقدار وبما يتناسب مع حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

**2- قاعدة اليقين:** تعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض أو تحكم بنسبة للممول.

وأن يكون سعرها ووعائها ومعادها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلومة بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها.

**3- قاعدة الملائمة في الدفع:** تقتضي هذه القاعدة أن يكون للضريبة ميعاد دفع مناسب وملائم للقدر المالية للمكلف، والتخفيض قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها، وهذا يعني أن الجباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق على حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكم، وتخفيف قدر الإمكان من وطأتها.

<sup>1</sup> أعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، الطبعة الثانية، دار هوام، الجزائر، 2011، ص26، 27.

4- قاعدة الإقتصاد في النفقات: يقصد بهذه القاعدة، أن تكون نفقات الجباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان، وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية وذلك عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها.

بالإضافة إلى هذه القواعد التي وضعها آدم سميث توجد قواعد أخرى:

5- القاعدة الثابتة: يقصد بها أن لا تتغير حصيللة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الإقتصادية وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن حصيللة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب إزدياد الدخل والإنتاج بينما نجد حصيللة الضريبة تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العام للمضايقات الكبيرة التي تزداد في هذه الأوقات.

6- القاعدة المرونة: يقصد بها أن يكون التغير الدخل مسحوبا من الناحية الزمنية قدر الإمكان بتغير في حصيللة الضريبة<sup>1</sup>

المطلب الثالث: خصائص الجباية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها

1- مكونات الجباية البترولية في ظل الأمر 1111/58 :

عارضت الحكومة الجزائرية تطبيق أحكام الأمر رقم 1111/58 على النظام الجبائي وذلك بسبب هذا الأخير يعتمد على نظام الأسعار المشهورة كوعاء لتحديد الضريبة وكتحصيل حاصل يصبح النظام الجبائي هو الآخر انعكاس غير مباشر لإدارة هذه الشركات الشيء الذي جعل من هذه الضريبة مجرد إيجار سنوي مدفوع من قبل الشركات الأجنبية للدولة الجزائرية كما لم يكن هذا الإيجار يتناسب مع حجم مساحة الاستغلال حيث تم احتسابه على أساس المساحة في المرحلة الأولى على أساس الإنتاج في المرحلة الثانية، الأمر الذي ألحق أضرار جسمية بالحقوق المالية للدولة بسبب قيامه على مبدأ التقاسم للأرباح.

وللتخفيف من هذه الأضرار اتفق الطرفان على السماح الجزائر بالرفع التدريجي لحصتها من الأرباح

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 10\_11.



ما بين 53% بعد أن كانت في السابق لا تتجاوز 50% حسب أحكام هذا الأمر.

تم الإنفاق بين سوناطراك وشركة قيتي الأمريكية سنة 1968 على النقاط التالية:

➤ تسديد الإتاوة التي لم تعد حسب نص المادة 06 من البروتوكول تسبيق على الضريبة المباشرة بل أصبحت تبلغ نسبتها 12.5%.

كما ترتفع حصة الجزائر من الأرباح إلى حدود 55% وتعتبر هذه الحصة بمثابة الضريبة على الأرباح.

➤ التقييد بمساحة ومدة الرخصة المنجمية : حيث لا يمارس الاستغلال إلا على المساحة محددة تتمثل في حاسي إبراهيم والجبل الأزرق ومنطقة مزواد في مدة معينة لا تتجاوز 5 سنوات.

مع إلزام شركة قيتي بإعادة ترحيل 75% من قيمة المبيعات إلى الجزائر حسب نص المادة 13 من البروتوكول، وتعد هذه العملية شرط وإجباري قبل أي تصدير.

➤ التقييد عند إشهار السعر بالأسعار المعمول بها في البلدان المنتجة للنفط، حيث تلتزم شركة قيتي

حسب نص المادة السابعة من الإتفاق بأن تأخذ بعين الإعتبار المستوى الدولي لسعر النفط ومثل هذا الشريط يقيد حرية المؤسسة في التحديد الحر لأسعار البيع.<sup>1</sup>

## 2- مكونات الحماية البترولية في ظل الأمر 2/71

اختصاص تحديد الوعاء الضريبي: قامت السلطة بموجب الأمر رقم 24/71 المؤرخ في 12/04/1971

بتعديل الأمر رقم 1111/58 المؤرخ في 22/11/1958 وقد مس هذا التعديل بالخصوص النظام الجبائي

للمحروقات ، حيث عدل نص المادة 63 من الأمر رقم 1111/58 حيث أصبحت الإتاوة حسب

التعديل الجديد تتشكل من 12.5% من قيمة المحروقات الغازية، وكقاعدة عامة تلتزم كافة الشركات

العامة في المجال محروقات بتسديد قيمة هذه الإتاوة بإستثناء الشركات التي تمتلك الدولة كل رأس مالها أو

تلك الشراكات الأجنبية والتي تم تنازل لصالحها عن اختصاص تحديد السعر المرجعي أدنى من السعر

<sup>1</sup> عجة الجليلي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص59.

المشهر في ميناء الشحن أو التسليم المقدر حسب أحكام المادة 32 من الإتفاقية النموذجية بموجب المرسوم رقم 71 المؤرخ في 12/04/1971 المشار إليه أعلاه.

ويستثنى من حساب الإتاوة كميات المحروقات السائلة أو الغازية المستهلكة من طرف وسائل الإنتاج وتتولى وزارة الطاقة اختيار شكل الدفع أما نقداً أو عيناً، حيث إذا كان الدفع عيني يجب على المستهلك تسليم المنتج المقابل للإتاوة إلى الدولة ويقع على عاتق تحمل كافة الأعباء.

وقد شهدت نسبة الإتاوة ارتفاع من 12.5% إلى 14.5% كما لم تعد تحسب الإتاوة على أساس سعر المنتج في الحقل بل للنظر إلى سعره المشهر في ميناء الشحن.<sup>1</sup>

الضريبة المباشرة ونسبتها هي 55%.

### 3- مكونات الجباية البترولية في ظل قانون الإصلاح 14/86 وقانون المعدل 21/91

تخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية أو البحرية إلى دفع إتاوة (مادة 35)، يمكن أن تعفى أو تخفض حتى يتسنى استرجاع الأموال المستثمرة في المناطق والمساحات التي تنطوي على صعوبة غير عادية (المادة 36).

1.3- الضريبة على النتائج وتطبق على مايلي:

✓ التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.

✓ نقل المحروقات بالأنايب.

✓ تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية.

وتنص المادة 38 : تدفع الإتاوة والضريبة على الناتج المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي كل طرف حسب حصته في الإشتراك.

في حالة عدم وجود شريك فإن المؤسسة الوطنية تتحمل دفع مجموع الإتاوات و الضريبة على الإنتاج.

2.3- الإتاوة وتحدد ب 20%

ويمكن أن تنخفض النسبة إلى 16.25% ← منطقة أ

<sup>1</sup> - عجة الجيلالي، نفس المرجع السابق، ص245، 246، 247.

وذلك إن تطلبت الظروف الإقتصادية الخاصة بالبحث عن الحقول واستغلالها، تحسب الإتاوة على أساليب كميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان نستثنى من حساب هذه الإتاوة كميات المحروقات التي تستهلك في سند حاجات الإنتاج المباشرة.

✓ الكميات التي ياد حقنها في الحقل .

✓ الكميات التي تصنع ولا تستعمل.

حيث تحسب هذه الكميات المستثناة ويقدم تبرير لها.

حيث تدفع الإتاوة عينا أو نقدا وذلك حسب اختيار الوزير المكلف بالمحروقات, إذا كانت الكميات الإتاوة مقدمة عينا يجب على المعني أن يتحمل تكاليف نقلها إلى الأماكن التسليم.

تدفع الإتاوة شهريا قبل اليوم 10 من الشهر الموالي, وحسب الكيفيات المحددة ترفع المبلغ أو الكميات المستحقة بنسبة 1 بالألف عن كل يوم تأخير عن دفع الإتاوة ويمكن أن تنخفض أو تلغى هذه الزيادة بموافقة الوزير المكلف بالمحروقات.

### 3.3- الضريبة على النتيجة الإجمالية (الأرباح)

وتحدد 85 % من رقم الأعمال التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها و يمكن أن تنخفض في ظروف اقتصادية الحرجة.

➤ في منطقة أ تنخفض ← 75 %

➤ في منطقة ب تنخفض ← 65 %

وتفرض على الأنشطة التالية:

✓ نقل المحروقات بالأنابيب

✓ تجميع الغازات النفطية ومعالجتها وفصلها.<sup>1</sup>

وتعفي المؤسسات الوطنية والشريك الأجنبي في أعمالها في التنقيب عن حقول المحروقات مايلي:

✓ رسم على النشاط المهني

✓ جميع الضرائب الأخرى.

4- القانون المعدل 21/91: تغييرات كثيرة على النظام الجبائي لقانون 14/86. نص المادة 11 التي عادت من القانون 14/86 حيث أن تخفض أو تمنح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وذلك حسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال.

وكذا لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات وغير عادية ولكنها لا يمكن أن تكون أقل من: 10 % بالنسبة للإتاوة، 42 % بالنسبة للضريبة على النتائج.

### المبحث الثاني: أساسيات الحماية البترولية

تعد الحماية البترولية من أهم المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية، ونظر لهذا اهتمام تعددت وتطورات الأنظمة وعقود الحماية البترولية وهذا ما سوف ندرسه في هذا المبحث.

المطلب الأول: خصائص الحماية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها.

#### أولا: خصائص الحماية البترولية

باعتبار قطاع المحروقات أهم قطاع اقتصادي، نظرا لما يتميز به من رأس مال ضخمة فإن المشروع الجزائري استوجب إتباع سياسة جبائية خاصة اتجاه الموارد الباطنية وباعتبار هذه الموارد تتمثل في البترول والغاز أي تغيير في أسعار الحماية.

➤ لبترولية يؤثر سلبا على :

- قطاع المحروقات باعتبار قطاع إستراتيجي.
- الدولة باعتبارها تعتمد على هذا القطاع في تمويل باقي القطاعات ومن أهم ما يميز الحماية

البترولية عند باقي القطاعات مايلي:<sup>1</sup>

✓ تسيير ومراقبة النشاطات النفطية والغازية.

✓ تحصيل أكبر من خلال استغلال أحسن للثروات الباطنية.

✓ فتح مجال الاستثمار والتعاون الشراكة في إطار منظم.

<sup>1</sup> العيد حنان بوعقات منيرة "الحماية البترولية" مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية محاسبة جامعة الجزائر دفعة 2009، ص 25.

- هي موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمجة.
- أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف في الاستغلال في المجال النفطي.
  - أن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن والممارسة الضريبية الصناعية على استهلاك الطاقة.<sup>1</sup>
  - أن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل ترخيص الممنوح من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأرض في حين أن أساس فرض الضرائب هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل<sup>2</sup>
- ومن خصوصيات النظام الجبائي المحروقات أنه يخضع لتشريع مستقل وذلك لأنه:
- تأطير رأس مال ضخمة وثروة نادرة بحكم إصدار قوانين مضبوطة ومسبقه بدراسة معمقة.
- تخضع كل المحروقات دون استثناء إلى القوانين الجبائية أثناء مختلف مراحل التصنيع.

### ثانيا/ أنظمة الجباية البترولية وعقودها:

إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب ما يفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من ضرائب إلى فئتين:<sup>3</sup>

**1- أنظمة الامتياز :** يعد عقد الامتياز النوع الأول من أنظمة الجباية البترولية التي عرفته الصناعة النفطية ، ومن أمثلته الامتياز النفطي الذي أبرم في عام 1901 بين شاه إيران والمليونير البريطاني الجنسية وليام دراسي ، والذي يعد أول عقد امتياز نفطي تم إبرامه في الشرق الأوسط. يمكن تعريف عقد الامتياز بأنه ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في إقليمها أو في جزء منها، والحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها وذلك لفترة زمنية معينة مقابل حصول هذه الدولة على فوائد مالية معينة.

### 2- أنظمة العقود : وهو النوع الثاني من أنظمة الجباية البترولية وينقسم إلى :

<sup>1</sup> زباني كريم "آفاق إحلال الجباية العادية البترولية في تمويل الميزانية العامة"، مذكرة لنيل شهادة الليسانس علوم الاقتصادية تخصص محاسبة 2005،2006 ص47.

<sup>2</sup> محاضرات الأستاذة رحمان أمال " قانون بترولي " لطلبة السنة الثالثة اقتصاد وتسيير بترولي سنة 2011.

<sup>3</sup> Mohamed Mazzel ,petroleum fiscal system and contracts, diplmicaverlag gmbh,hamaborg.germany,2010,P8.

❖ **عقود اقتسام في الإنتاج** : تعد مصر رائد بالأخذ بعقود اقتسام الإنتاج، فقد كانت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ بهذا النظام في معاملتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط، حيث تحتفظ الدولة هنا بملكية الموارد وتتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح. حيث قاومت بعض الدول الأجنبية هذا التغيير خوفا من تأثيرها على علاقاتها مع الدول الأخرى ولكن الدول المستقلة دخلت هذا النوع من الاتفاقيات، فانتشرت عقود اقتسام الإنتاج على نطاق عالمي، وتتلخص أهم ملامح عقود اقتسام الإنتاج فيما يلي:

- ✓ يتم التفاوض عن العقد بين الدول المضيفة وبين شركة أجنبية.
- ✓ تلتزم الدولة بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث، كحد أدنى وذلك تحت إشراف الدولة المضيفة ومراقبتها.
- ✓ تسترد الشركة الأجنبية جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية بحصولها على كميات من النفط المنتج تتراوح ما بين 30 % إلى 40 % من إجمالي الإنتاج.

❖ **عقود المقابولة**: إن عقود المقابولة لا تعد نظاما جديدا في مجال صناعة النفط العالمية فقد ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة في المكسيك عام 1950، فقد دعتها الحاجة للإمكانيات الفنية إلى الاستعانة بعقود المقابولة لمباشرة عمليات صناعة النفط مع الشركات الأمريكية، وعلى الرغم من أن عقود المقابولة تتباين فيما بينها من عقد إلى آخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتنقيب أم مدة العقد ذاته، أو من حيث المقابل التي تحصل عليه الشركات الأجنبية أو من حيث إدارة العمليات، بيد أن هذه العقود تتمتع بخصائص مشتركة وسمات عامة يمكن أن نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشركة على وجه الدوام، وتحسب تكلفتها على

<sup>1</sup> محمد يونس، مرجع سابق، ص 281\_282.

حساب الشركة الوطنية ولعل ذلك يرجع إلى كون الشركة الأجنبية مجرد مقاول، يعمل لحساب الشركة الوطنية وليست صاحبة الامتياز أو شريكا للشركة الوطنية.

➤ تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث والتنقيب عن النفط وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسدها الشركة الوطنية، في حال عدم اكتشاف النفط بكميات تجارية، تتحمل الشركة الأجنبية وحدها هذه النفقات وبدون أن يكون لها الحق في الحصول على تعويض، كما تلتزم أيضا بتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار وكذلك نفقات التشغيل. وتعد هذه الأموال قروضا لفوائد تلتزم الشركة النفطية بسدادها في خلال فترة زمنية معينة.

➤ تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزء من النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط الوطنية لذلك، على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض عن نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها الطرفان في العقد.

➤ تحصل الشركة الأجنبية في مقابل التزامات التي تتحملها، على الحق في شراء نسبة معينة من النفط وبأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد.

➤ وتتولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث والتنقيب عن النفط واكتشافه مع أحد رأي الشركة الوطنية.

يوجد عدة أنواع من عقود المقاول، لكن أشهرها يتمثل في:

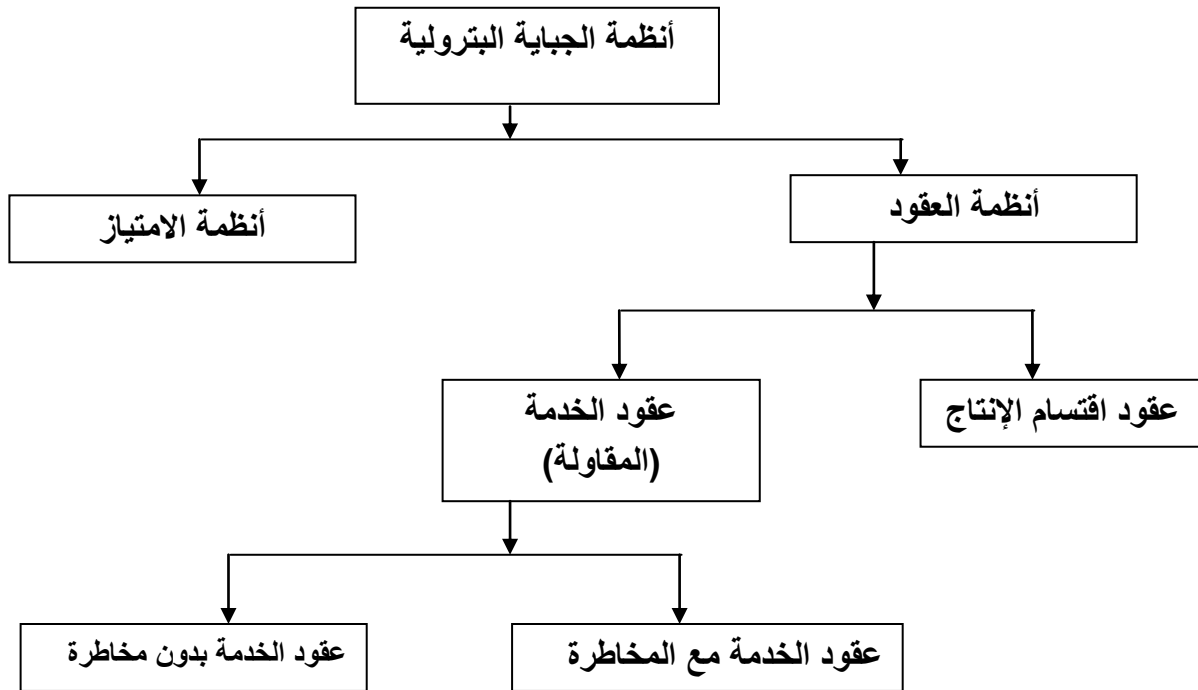
- **عقود الخدمة الخالصة:** ينفذ المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات الاستكشاف مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب، فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الاستكشاف. هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط، التي لديها الأموال وتبحث عن الخبرة كإيران والسعودية والكويت، فعقود الخدمة الخالصة متشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> mohamed Mazzel ,op.cit ,P27

- عقود الخدمة مع المخاطرة : تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه لاستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

فإذا كان الاستكشاف ناجحا يسمح للمتعاقد باسترجاع التكاليف من خلال بيع الغاز والنفط، وكذلك يتلقى أتعاب على أساس نسبة مئوية من الإيرادات المتبقية، وتخضع هذه الأتعاب في معظم الأحيان للضرائب، ورغم تحمله مخاطر الاستكشاف لا يشارك المتعاقد في الإنتاج وتبقى ملكية الحقل للحكومة المضيفة.<sup>1</sup> والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للأنظمة الجباية البترولية:

الشكل رقم (01-02): أنظمة الجباية البترولية.



Source : Daniel Johnston international petroleum fiscal Systems and production sharing contracts, penalpublishingcompany, oklahoma, U.S.A, 1994, p8

<sup>1</sup> Ibid.p 28,



## المطلب الثاني: أنواع وأهداف الجباية البترولية

## أولا: أنواع الجباية البترولية

يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقوق النفط، مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية، وعموما يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين:

## 1- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف :

في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه : اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها ونشاطها في البحث والاستغلال، وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنتجة للبترول في الغالب تعمل من أجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومرتفعة، على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عمليات البحث والاستكشاف عن المحروقات.

## 2- الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج:

وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف آبار للنفط وعموما فإن الضرائب على الاستغلال تشتمل في الغالب الأنواع التالية:

- حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، ويكون

الإيجار سنويا، وإما أن يكون ثابتا خلال مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

● **الإتاوة** : هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا حسب رغبة الحكومات، وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقا تدفع نقدا.

يختلف معدل الإتاوة من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، وبالنسبة لمنظمة الأوبك فبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20 %، بالنسبة للدول العضوة في هذه المنظمة، أما بالنسبة للجزائر فإن معدل الإتاوة يتراوح ما بين ( 12 % - 14.5 % - 17 % - 20 % ) وهذا تبعا لاختلاف منطقة النشاط (قانون المحروقات 2013).

● **الضريبة على الدخل**: بالإضافة إلى كل من حق الإيجار والإتاوة، فإن الشركات البترولية تدفع كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.

ثانيا: أهداف الجباية البترولية.

1- **الأهداف المالية**: تعتبر من أهم الأهداف الأساسية و الرئيسية للدولة و يتضمن دائما حاجة الدولة إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة و تطوير القطاعات المختلفة.

2- **الأهداف الاجتماعية**: تعتبر الضريبة وسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية و منها:<sup>1</sup>

✓ إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: أي عدم تركز الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع.

<sup>1</sup> ياسر صالح الفريجات، "المحاسبة في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18\_19.

✓ تنظيم النسل: و هذا يتمركز في المجتمعات التي تعاني الأزمة السكانية بحيث يتم فرض ضريبة لكل طفل يولد بعد عدد معين من الأطفال على مستوى المكلف الواحد .

✓ تحقيق لقاعدة العدالة و المساواة في فرض الضريبة: و ذلك من خلال مساهمة كل فرد في الأعباء وكذا التكاليف العامة و ذلك حسب قدرته المالية، و من خلال فرض الضريبة على الطبقات الغنية وكذا تخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة.

✓ إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر الاجتماعية و العادات السيئة: أي إن هناك الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة السائدة في المجتمع و التي يجب أن تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي أو الكلي منها مثل: الخمر، السجائر و غيرها.

### 3- الأهداف الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

✓ العمل على حماية الصناعات الوطنية و تشجيعها على التطور و التقدم، و ذلك من خلال فرض و ضرائب جمركية على السلع التي تقوم الدولة باستيرادها، ليقابلها ارتفاع الأسعار تلك السلع و ذلك من أجل الحد من استهلاكها.

✓ الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي.

### المطلب الثالث: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية وأهميتها

#### الفرع الأول: الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الجباية البترولية

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات، فإذا تعرض لأي أزمة انخيار في أسعار البترول فقد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات البترولية وبالتالي إيرادات الجباية البترولية، والتي يكون لها تأثير مباشر على الموازنة العامة، الاستثمار العام والمديونية الداخلية، وتأثير غير مباشر على الناتج الداخلي الخام، البطالة والتضخم.

عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول، وتدهور الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي، حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية، والتي كان يعتمد في تحصيلها بنسبة 95 % وأكثر أحيانا من الصادرات البترولية، مما أدى إلى عجز دائم في الموازنة العامة.

فبالنسبة لتغطية النفقات العامة ازداد الأمر تأزماً؛ فالسياسة الجبائية المطبقة سابقاً كانت غير عادلة في وعائها الضريبي، كما ظهر قصور واضح؛ لعدم قدرة الإيرادات على تغطية التمويل الاستثماري، وارتفاع مستمر في حجم المديونية الداخلية.

### 1- عجز الموازنة العامة :

إن العجز المستمر في الموازنة العامة له تأثير سلبي كبير على التوازن الاقتصادي، وهذا ما حدث في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنتي 1986 و 1993، أدى بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة لتصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) والمتمثلة خاصة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي.<sup>1</sup>

### 2- تدهور حجم الاستثمار العام :

إن الجزائر كمجتمع يعتمد في نصوصه الرسمية فلسفة التنظيم الاشتراكي فقد استخدمت في بداية الاستقلال سياسة التخطيط ابتداء من سنة 1967، أخذاً بالمخطط الثلاثي (1967-1969) الذي كان قد بلغ حجمه الاستثماري الفعلي 9.2 مليار دج، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي بلغت استثماراته الفعلية 36,3 مليار دج، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي ارتفعت استثماراته المحققة في نهاية الفترة إلى 121,2 مليار دج، مع أن الحجم التقديري في البداية هو 110 مليار دج و 257 مليون دج، وهي جميعها استثمارات للدولة، ثم جاء المخطط الخماسي الأول الذي جند كميات كبيرة من الاستثمارات هي في المجموع 400,6 مليار دج، باعتبارها ترخيصاً مالياً معتمداً لفترة المخطط (1980-1984)، وهو بطبيعة الحال حجم أقل من القيمة التقديرية لكلفة مجموع البرامج الاستثمارية المقررة في المخطط والبالغة 560,5 مليار دج.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن حمادي عبد القادر ، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات - دراسة حالة الجزائر ، نادي الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ملحقه الخروية ، ص 7 .

<sup>2</sup> بن عمور سمير ، "إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة " ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة البليدة ، دفعة 2006 .

والاستثمارات التي عرفت في المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول كانت موزعة إلى استثمارات إنتاجية، وأخرى غير إنتاجية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (01-02): تصنيف استثمارات المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول إلى استثمارات إنتاجية وغير إنتاجية

الوحدة: مليار دج

نوع الاستثمارات	تكلفة برامج المخطط الرباعي الثاني	%	تكلفة برامج المخطط الخماسي الأول	%
استثمارات إنتاجية	64.76	58.7	337.7	60.25
استثمارات غير إنتاجية	45.497	41.3	222.8	39.75
المجموع	110.275	100	560.5	100

المصدر: سمير بن عمور مرجع سبق ذكره ص 110.

### الفرع الثاني: أهمية الجباية البترولية<sup>1</sup>

إن مكانة الجباية البترولية ما فتئت تتعزز وتتدعم ( بالرغم من الإصلاحات الجديدة للنظام الجبائي والتي كان الهدف منها إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية وذلك لأسباب:

✓ ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة اتجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها بمنطق الإفلاس وخصوصه ماهو قابل منها للخصوصية وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل الضرائب كانت تحصلها من ذي قبل.

✓ كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الإستفادة من هذه المزايا، حتى اللجوء إلى الغش والإحتيال أحيانا.

<sup>1</sup> محاضرات الأستاذة رحمان آمال " قانون بترولي " ،طلبة السنة الثالثة ،تخصص التسيير والاقتصاد البترولي 2011.

- ✓ وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية، والإجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.
- ✓ تطور حصيلة الحماية البترولية الناجم عن إرتفاع أسعار البترول بإستثناء سنة 1998، وإخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.
- ✓ ضعف الحماية العادية بسبب فشل المخططات التنموية مما أظهر أهمية كبيرة للحماية البترولية خاصة في فترة السبعينات.

### المبحث الثالث: الواقع وتحديات الحماية البترولية

#### المطلب الأول: تحديات الحماية البترولية

تواجه الحماية البترولية عدة تحديات وصعوبات في الدول النفطية، فانتشار الفساد وغياب الشفافية في القطاع النفطي وكذلك التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر بشكل كبير على إيرادات تلك الدول، بالإضافة إلى هذا عدم معرفتها بمعدل الاستخراج الأمثل الذي يمكنها من الحصول على إيرادات كافية لحاجياتها وكذلك كيفية تصميم العقود التي تسمح لها بامتصاص القدر الكبير من العائدات النفطية، وهذا ما سنعرضه.

#### الفرع الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية

لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للربح والفساد خاصة بنهب هذه الموارد من طرف النخب الحاكمة ومقربيه.

#### 1- الفساد ولعنة الموارد:

ثمة ظاهرة ملفتة يسميها الاقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو عموما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداءها أسوأ من الدول أقل غنا منها، فلعنة الموارد مرتبطة بالفساد الذي ينخر جسد الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى الفقر وعدم الاستقرار بدلا من التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، وهذه الحالة مستمرة بالرغم من وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث لم يستفد معظم سكان البلدان الغنية بالنفط من هذا الارتفاع، فمثلا 90% من سكان نيجيريا يعيشون بأقل من 2 دولار، أما

في فنزويلا فقد ارتفع معدل الفقر رغم أن عائدات النفط وصلت 600 مليار دولار في 25 سنة الأخيرة.<sup>1</sup>

فبالرغم من مليارات الدولارات الواردة من عائدات استخراج النفط والغاز، إلا أن موطني ما يزيد عن 50 دولة غنية بالموارد حول العالم ما يزالون يعانون الفقر، فلو أن الحكومات تعاملت بشفافية وفعالية لصارت هذه العائدات ركيزة للنمو الاقتصادي الناجح والحد من الفقر إلا أن هذه صارت حالة استثنائية وليس القاعدة.

إن الحكومات وغيرها من المؤسسات التي تقوم بإدارة هذه الموارد غالبا ما تكون ضعيفة وعاجزة عن التعرض للمساءلة أمام البرلمان والمواطنين في هذه الدول، فالعديد من الدول الغنية بالموارد هي دول يعتبر نظام الحكم فيها كليتوقراطي، حيث يقوم المسؤولون بحكم الدولة بالقوة حتى يسرقوا عائدات استخراج الموارد الطبيعية، ويرتبط قطاع الصناعات الاستخراجية بمستويات مرتفعة من الفساد وتورط شركات النفط والتعدين، من حين لآخر، في ممارسات فاسدة (مثل دفع الرشاوى)، وذلك لضمان الفوز بالتعاقدات أو لتحقيق السيطرة على المسؤولين الحكوميين، وغالبا لا تكشف الحكومات أو الشركات عن عائدات استخراج الموارد، وفي بعض الحالات الأخرى تعتبر هذه المعلومات من أسرار الدولة، ويؤدي هذا الافتقار إلى التعرض للمساءلة إلى تسهيل الاختلاس والفساد وسوء استغلال العائدات، وفي بعض الحالات المتطرفة يمكن أن يؤدي الحصول على الموارد إلى تأجيج النزاعات المحلية والإقليمية واستمرارها ويضعف ذلك بدوره من الحكومات والمؤسسات بشكل أكبر، ومثل هذا الاختلال يمكن استغلاله لتوسيع حجم الاختلاس من أصول الدولة.

## 2- الشفافية وقطاع الصناعات الاستخراجية

يوجد الآن إجماع دولي كبير لصالح زيادة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ، ويظهر ذلك مثلا في الدعم الهائل من الحكومات والشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية والمجتمع المدني المبادرة

<sup>1</sup> Global witness , oil revenue transparency , a strategic component of U.S energysecurity and anti – corruption policy, global witnesspublishing, washington, U.S.A, 2007, p4

الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية إن فرض الكشف عن المدفوعات والعائدات يعتبر منسقا مع هذا الإجماع، ويمكن تحقيقه عن طريق تسويات بسيطة ومنطقية في قوانين الشركات الحالية والمعايير المحاسبية وقواعد الكشف في بورصة الأوراق المالية، وشروط الفروض في المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات ائتمان التصدير ، وبنوك القطاع الخاص.

إن غياب الشفافية يسمح للشركات الوطنية وموظفي الحكومة، بتحويل الأموال التي تدفعها الشركات الأجنبية كالرسوم والإتاوات، فالكشف عن المدفوعات أمر روتيني في البلدان المتطورة بينما تثير حقيقة كون المدفوعات في الدول النامية سرية المخاوف حول إمكانية التلاعب بالإيرادات، ففي أنغولا مثلا ضاع أكثر من 4 مليارات دولار من إيرادات النفط، بين عامي 1998 و 2000 وفق تقرير صادر عن هيومن رايتس واتش.

لقد قام تحالف الشفافية الدولية بالتعاون مع معهد revenue watch بإعداد دراسة على الجهود التي تقوم بها الشركات النفطية في زيادة الشفافية ومحاربة الفساد، حيث شملت هذه الدراسة أهم 44 شركة عاملة في قطاع النفط والغاز كانت من ضمنها شركات نفطية وطنية، وقد تم صياغة 28 سؤالاً بالاعتماد على العناصر الموجودة في المبدأ العاشر لمنظمة الشفافية الدولية حول إرشادات الإبلاغ عن العناصر المختلفة البرامج مكافحة الفساد، بما في ذلك السياسات ونظم الإدارة والأداء التي تطبقها تلك الشركات.<sup>1</sup>

وقام معهد رصد المدفوعات revenue watch بالإجابة على تلك الأسئلة اعتمادا على التقارير التي تصدرها وتنشرها الشركات النفطية على مواقعها في الشبكة العنكبوتية المتعلقة بالشفافية وبرامج محاربة الفساد، وقد تم تقييم أداء تلك الشركات وعرض نتائج على شكل نسب مئوية من 0 إلى 100%.

ووفق للإحصائيات فقد بين أن الشركة GB لها أفضل أداء حيث تحصلت على رصيد 93 % أي أنها أجابت على معظم الأسئلة الموضوعية ولم تجب على إلا على سؤال المراجعة الخارجية، بينما كان أداء

<sup>1</sup> Barbara kawalozyk, promoting revenue transparency 2011, report on oil and gas companies international transparency coalition, perlin, Germany, 2011 , p04



الشركات الوطنية سيما للغاية كالشركة النفطية الإيرانية، غاز بروم، سونطراك حيث لم تحصل على أي رصيد.<sup>1</sup>

لقد توصل المعهد، على أن معظم الشركات النفطية العالمية أصبحت تطبق برامج لمكافحة الفساد وتقوم بنشرها، حتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني الاطلاع عليها بينما معظم الشركات النفطية الوطنية ليس لديها برامج مكافحة الفساد ولا تقوم بنشر قوانينها الخاصة بمكافحته أو تبلغ عن حالات فساد.

لقد اقترح التلاف انشر ما تدفع أن تقوم الشركات النفطية والدول الغنية بالموارد بمايلي:

1- قيام شركات الصناعات الاستخراجية سواء متعددة الجنسيات أو الخاصة أو المملوكة للدولة بالكشف عن رقم صاف لكل أنواع المدفوعات ( العائدات والضرائب والعلاوات وغيرها ) المقدمة للحكومات لكل دولة تعمل فيها في الحسابات المالية السنوية، والكشف عن المستوى الحكومي الذي تم الدفع له.

2- قيام حكومات الدول الغنية بالموارد بما يلي:

✓ طلب الكشف عن المدفوعات التي تقدمها الشركات الاستخراجية التي تعمل في مناطقها حسب الشركة وطبقا لنوع المدفوعات.

✓ نشر ما تكسبه، أي الكشف بشكل كامل عن العائدات الناتجة عن استخراج المورد.

✓ مراجعة وتدقيق هذه المعلومات بشكل مستقل ويتوازي مع أفضل الممارسات الدولية، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق التنفيذ الكامل لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والالتزام بالقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالموارد الطبيعية والشفافية المالية مثل دليل صندوق النقد الدولي لشفافية عائدات الموارد.

✓ استخدام آليات للإبلاغ المجتمعي عن المدفوعات والعائدات.

<sup>1</sup> Barbara kawalozyk. Ibid, p17.

✓ إنشاء عمليات منفتحة ومشتركة وشفافة للميزانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، من أجل استشارة المجتمع المدني بخصوص التخصيص والإدارة الفعالة لعائدات استخراج الموارد والتمويل العام من أجل الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق.

### الفرع الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود

إن الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي موارد غير قابلة للتجديد، وبالتالي فكيفية الاستغلال من أكبر المشاكل التي تواجه الدول المنتجة فكل برميل من لنفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد والإيرادات التي تولدها شيئاً من الماضي.

#### 1- معدلات الإستخراج:

إن الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها فهي لا تختفي، والواقع انه ليس من الحكمة في شيء استخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، وإذا كان ثمة بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيد، قد يكون من الأفضل أن لا يستخرج موارده فتزيد قيمتها مع ندرة الموارد وارتفاع أسعارها.

كما أن استخراج الموارد الطبيعية، ينقص من ثروة البلد إلا إذا استثمرت الأموال في أشكال أخرى منتجة، فاستخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز يجعل البلد أفقر لأنه لا يتحدد ما يستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها، والسبيل الوحيد الذي يعوض استهلاكها ويجعل البلد أكثر ثراء، هو استثمار الإيرادات المتأتية من بيع الغاز والنفط في إطار سياسة صارمة وفعالة لتحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال بشري ومادي مولد لتدفق مداخيل مستقرة ودائمة.<sup>1</sup>

ونظراً لأن الموارد الطبيعية هي أصول، يجب النظر إلى الاستخراج على أنه ببساطة نوع من إعادة توزيع للسندات التجارية بتحويل الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى مورد آخر. أمام هذه الحقائق

<sup>1</sup> تيري لاين كارل ، فهم لجنة الموارد الرقابة على النفط ، دليل الصحفي في مجال الطاقة والسمية ، معهد المجتمع المنفتح ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005 ، ص 14.

والتحديات، يبدو واضحا وجليا أن هناك حاجة ملحة وعاجلة إلى وعي جماعي لدى الدول النفطية في اعتماد إستراتيجية عملية، تتمكن من خلالها من إيجاد بديل لهذا المعضلة حتى تضمن استمرارية تدفق الإيرادات التي تساعد في إدارة عملياتها التنموية.

## 2- صياغة العقود والمناقصات:

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسيات لاستخراج موارده الطبيعية، يمكن أن تترك أثرا كبيرا على مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالحصلة، و تفضي بعض الطرق في إدخال الشركات الأجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة، إن عرض الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للاستثمار التجاري بتعاقب سريع تقود على الأرجح إلى انخفاض الأسعار، حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقداما كبيرا على المجازفة وتميل إلى شراء من خيارات التنقيب بأسعار مخفضة قبل أن تعرف العالم الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليه من قبل.

إن السماح بدخول الشركة إلى البلد قبل غيرها قد يقلل من المنافسة التالية، فالشركة التي تدخل البلد لإجراء تنقيب ابتدائي قد تستفيد من تقاطع المعلومات وسيكون لها معرفة أكبر ليس فقط حول المنطقة التي نقتب فيها عن الغاز والنفط، بل أيضا حول المناطق المجاورة حتى ولو قامت الحكومة بعدئذ بعرض المناطق الأخرى بالمزاد العلني التنافسي، فان المعلومات المتوفرة للشركة الأولى إضافة إلى صلتها بالمسؤولين، ستضعف بالمنافسة وبالتالي إيرادات الحكومة وسيعلم المنافسون انه لا يوجد تكافؤ في المعلومات فإذا ربحوا المناقصة لأنهم قدموا أسعارا مبالغ فيها أكثر مما قدمته الشركة الأولى التي تعرف القيمة الحقيقية للحقل والنتيجة ستكون الشركة أكثر تحفظا على السعر الذي تقدمه.

ويمكن للحكومات أن تنظم تقديم عروض ومناقصات الاستثمار بطرق مختلفة، في عروض العلاوة تتنافس الشركات اعتمادا على مبلغ العلاوة التي سيدفعونها للحكومة المضيفة بداية العقد، إن عروض العلاوة تحير المنتجين دفع مبالغ كبيرة مقدما دون معرفة كمية الموارد الطبيعية الموجودة أو نفقات الاستخراج، وهذه المخاطر التي تنطوي عليها عروض العلاوة قد تمنع الشركات من التنافس، أما عروض

الإتاوة حيث يدفع المنافسون جزئاً من الإيرادات إلى الحكومة بمثابة إتاوات، فتنطوي على مخاطر أقل وتغذي المنافسة أكثر من عروض العلاوة، فهذه الأخيرة مناسبة أكثر للدول النامية حيث توجه مخاطر كبيرة في عملية التنقيب، وفي قيام الحكومات القادمة بتعديل شروط العقد وبالنتيجة فإن عروض الإتاوة قد توفر للحكومات إيرادات أكثر من عروض العلاوة، لأنها لا تتطلب دفع مبلغ كبير من المال مسبقاً إضافة إلى قلة المخاطر التي تواجهها الشركات في تحمل خسارة كبيرة في حال قصرت الحكومات في التزاماتها، في بعض الأماكن من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، كان ثمة قلق من أن عقود الإيجار إلى إغلاق مبكر لآبار النفط في حالات أخرى إلى الإفراط في استخراج للموارد، إن دفع أي إتاوة بخفض العائد الصافي المعني، قد يؤثر على قرار شركة النفط بإغلاق البئر قبل الوقت الضروري.<sup>1</sup>

وهكذا فإن العقد جيد التصميم يتضمن غالباً بنداً يسمح بعد استخراج النفط وزيادة نفقات الاستخراج، مخفض بل حتى بإلغاء الإتاوات مقابل دفع مقابل معين ثابت، إن طريقة إدخال الشركات المنتجة، تقود إلى اختلافات كبيرة وعلى الحكومات أن تقيم المناقصات والمزادات التي تنظمها، في ضوء الحصة التي تتلقاها من الموارد الطبيعية الإجمالية ومقارنتها مع ما تلقته بلدان أخرى فيها مخاطر وتكاليف استخراج مشابهة.

### المطلب الثاني: كيفية حساب الجباية البترولية

لحساب الجباية البترولية نتطرق أولاً إلى كيفية حساب الإتاوة ثم كيفية حساب الرسم النهائي.

#### الفرع الأول: كيفية حساب الإتاوة

تخضع إتاوات البترول إلى قواعد الوعاء والتحصيل الآتية:

- ✓ وعاء الإتاوة يعني القاعدة أي المبلغ الذي يخضع للضريبة؛
- ✓ تخضع إتاوات المحروقات المستخرجة من المناجم الأرضية والبحرية؛
- ✓ لإتاوات تفرض على الكميات المستخرجة من حقل المحروقات والمحسوبة على عملية المعالجة في الحقل وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

<sup>1</sup> تيري لاين كارل، المرجع نفسه، ص 17-18.

## ❖ حساب تطبيقي للإتاوة :

نقدم مثال لحساب الإتاوة، اكتشفت إحدى الشركات الأجنبية البترولية الأمريكية (عقد مع الجزائر لمدة خمسون (50) سنة للتنقيب والحفر والكشف على الآبار البترولية والاستثمار في هذا الميدان). وجدت في المنطقة ما يقارب 18500 برميل يوميا من المادة السائلة وكذلك ما يعادل في نفس اليوم بمقدار 95000 برميل يوميا من الغاز وهذان السعران المحددان في العقد ( American petrolier ).

أولا: في حالة المادة السائلة تكون الإتاوة كما يلي :

$$18500 \times 30 \text{ يوم} = 555000 \text{ برميل شهريا.}$$

حيث 300000 هي الحصة الضائعة قبل نقطة القياس ومنه السعر القاعدي يساوي بما أنه في المادة السائلة السعر القاعدي يساوي 255000.

بما أنه في المادة السائلة السعر القاعدي = السعر الأعلى. ومنه

$$12750 = 5.5\% \times 255000 \text{ دج شهريا.}$$

$$153000 = 12 \times 12750 \text{ سنويا}$$

ثانيا: بالنسبة للغاز الطبيعي لدينا.

$$2850000 = 30 \times 95000 \text{ برميل شهريا}$$

بما أن السعر المرجعي يساوي السعر القاعدي، ومنه

$$2550000 = 300000 - 2850000$$

$$510000 = 0.2 \times 2550000 \text{ برميل شهريا}$$

$$6120000 = 12 \times 510000 \text{ برميل سنويا.}$$

## الفرع الثاني: كيفية حساب الرسم على الدخل

يتحدد الرسم على الدخل البترولي من خلال ضرب كميات المحروقات المحسومة من الإتاوات بالأسعار القاعدية تنقص منها مصاريف النقل وتعطي كمية الإنتاج السنوية. ثم تنقص منها التخفيضات المخولة وهي (الإتاوة). الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطور لتطبيق قواعد التقويم، الحصص السنوية

لاستثمارات البحث لتطبيق قواعد التقويم، المؤونة الموجهة تكاليف التخلي والإصلاح، مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نفس النشاط)، يعطينا الضريبة الخاضعة للدخل البترولي مضروبة في نفس الدخل البترولي لتعطينا مبلغ الرسم على الدخل البترولي.

الفرع الثالث: كيفية تحديد الربح النهائي

$$B = Q_X PR - (C + R)$$

حيث أن:

**B**: تمثل الربح الضريبي. **Q<sub>X</sub> PR**. تشمل رقم الأعمال.

**C**: الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج (ثابتة). **R**: تمثل مبلغ الإتاوة.

الضريبة الكلية على البترول = الضريبة المباشرة البترولية + الإتاوات + الضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمنيع. وتحدد الجباية البترولية بالصيغة التالية:

$$Fp + 0.85(Qx Rp - Cs - R) + RxIDF(TL)$$

حيث إن: **Fp**: الجباية البترولية **Q<sub>X</sub>PR**: رقم الأعمال. **C<sub>s</sub>**: الأعباء الهيكلية. **R**: الإتاوة. **IDF**: الضريبة المباشرة البترولية.

المطلب الثالث: الجباية البترولية في مختلف الدول

أهم ما يميز الجباية البترولية في الدول المنتجة هو تعدد الضرائب، أما الدول المستهلكة، فتفرض ضرائب منخفضة.

1- الجباية البترولية ومنظمة الأوبك

تعتبر الجباية البترولية عند معظم دول أعضاء منظمة الأوبك، المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد جباية خاصة تسمح لها بأن تستفيد من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية النافذة، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض ضرائب تكاد تكون منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة للشركات البترولية، ومثال ذلك العقد المبرم بين إيران وويليام دراسي لسنة 1902، تم فرض ضريبة بنسبة 16 % من الأرباح.

وفي فنزويلا وبموجب قانون 1922 تم إقرار دفع إيجار قدر ببعض المئات من الفرنكات للهكتار وإتاوة تقدر بـ 10 % ، ومنذ 1941 حاولت إعادة النظر في الشروط المالية التي تربطها بالشركات البترولية، وفي عام 1943، رفعت حصة الإتاوة من 10 % إلى 16.66 %، وفرض ضريبة على الدخل بقيمة 50 % تحت نظام مناصفة الأرباح، والذي عملت به العربية السعودية سنة 1950 والعراق سنة 1952، وبالنسبة لإيران تم رفض هذا النظام من طرف الشركة -AngloIranian- ، مما أدى إلى اندلاع أزمة أخرى من نتائجها تأميم البترول سنة 1951، واعتبرت الإتاوة كتسبيق للضريبة على الدخل كضمان لحصة الدول المنتجة من الأرباح، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960، فاعتبرت الإتاوة ضريبة مستقلة وبقي العمل بنظام المناصفة في الأرباح. فبعد الأحداث التي شهدتها السوق النفطية وتحولها من سوق احتكارية بيد الشركات البترولية الكبرى، إلى سوق متكونة من دول منتجة وأخرى مستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، وتشكيل جباية بترولية تتناسب والوضع الجديد. ففي سنة 1974 قررت منظمة الأوبك رفع معدل الإتاوة من 12.5 % إلى 14.5 %، ثم الوصول إلى 16.65 % . وفي نوفمبر من نفس السنة تقرر تثبيت معدل الضريبة على الدخل إلى 85 % والإتاوة بمعدل 20 %، أما الأسعار المعلنة فتم تخفيضها بنسبة 3.5 %.

## 2- الجباية البترولية للدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج

إن نظام الجباية النفطية للدول المستهلكة له خصوصياته، كون هذه الأخيرة تسعى إلى تشجيع البحث في مجال المحروقات لتطوير الإنتاج الوطني. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد عمل بنظام حق الدخل المقدر بملايير الدولارات، ونظام دفع الإيجار الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وعند الدخل في مرحلة الإنتاج يتم تعويضه بالإتاوة والتي اعتبرت كمصاريف تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة أما الضريبة على الدخل فكانت تحدد بنسبة 30 % لغاية 1965 بالإضافة إلى الضريبة الإضافية لكل دخل يتجاوز 25000 دولار وما يميز النظام الجبائي الأمريكي مرونته الكبيرة، إذ اعتبرت نسبة 5

% من المصاريف استثمار والباقي أي 95 % تخصم في نهاية الدورة، أما مصاريف استغلال الإنتاج تستهلك كلياً عبر السنين.

وفي فرنسا لا تفرض أي ضريبة في مرحلة البحث، مع وجوب دفع إيجار يحدد سنوياً ضمن القانون العام للضرائب في مرحلة الإنتاج، وفيما يخص الضريبة على الربح تحدد بنسبة 50 % مع وجود بعض الإعفاءات في حالة التمويل لإعادة عمل البئر، وفي بريطانيا تقدر نسبة الإتاوة بـ 25 % في حالة تجديد العقد أي بعد 50 سنة من الإنتاج، والضريبة على الدخل حدد معدلها بـ 52 % بدون إعفاءات. وتحدد الإتاوة بإتباع سلم تصاعدي وتحسب استناداً للسعر الحقيقي للسوق وتعتبر كتكلفة تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة على الدخل. وعموماً الدول ضعيفة الإنتاج تهدف لجلب الاستثمارات البترولية إليها، بفرض إيجارات منخفضة ومعدلات إتاوة ضعيفة مقارنة بالدول المنتجة (12.5 %)، ونفس الشيء بالنسبة للضريبة على الدخل التي لا تتعدى نسبة 60 % في معظم الدول قليلة الإنتاج.



## خلاصة :

من خلال دراستنا تطرقا على أن الجباية تعتبر حق الدولة في ملكية أراضيها وكذا الثروات الموجودة ضمن نطاقها الجغرافي فهي النظام الذي يتحكم في مصادر التوريد المالية للخزينة العمومية للدولة وطرق وأوقات التحصيل وكل ما يتعلق بالضرائب والرسوم.

وان الجباية تنقسم إلى اثنين جباية عادية وجباية بترولية، بما إن دراستنا تنحصر على جباية البترولية تناولنا أهم عوامل مؤثرة فيها وطرق واليات حسابها كما تطرقنا إلى الآثار السلبية الانخفاض الجباية البترولية.

وبما إن الجباية البترولية تمثل مصدر هام ورئيسيا للمداخيل الدولة، دفعتها إلى صياغة أنظمة جبائية سليمة وذات كفاءة عالية، لتحقيق على نسبة تؤدي بيه إلى الوصول بما يسمى النمو الاقتصادي التي تسعى معظم دولة لتحقيقه وفقا لبرامج وخطط.

## تمهيد:

إن الاقتصاد القياسي هو أحد الفروع سريعة التطور في علم الاقتصاد الحديث، وهو يهدف بشكل عام إلى إعطاء مضمون عملي للعلاقات الاقتصادية في صيغ نماذج مختلفة قابلة للقياس باستخدام قيم فعلية في شكل سلاسل زمنية .

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية كموضوع المبحث الأول، وإلى مفهوم التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في المبحث الثاني، كما سنرى في المبحث الأخير تقدير النموذج الذي يسمح بتوضيح أثر الجباية البترولية على حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر .

## المبحث الأول: الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاقتصاد القياسي وبعض الاختبارات الإحصائية مع ذكر نماذج الإنحدار الخطية مع الفرضيات وعملية التقدير عن طريق المربعات الصغرى (MCO).

## المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي والنموذج الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية، بهدف تحليل وإختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من جهة ورسم سياسات واتخاذ القرارات أو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من جهة ثانية<sup>1</sup>.

**1- ماهية الاقتصاد القياسي:** لقد أستخدم لفظ الاقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 من طرف الاقتصادي "Ranger Frisch" ولكن يعتبر كورنو "Cournont" أبو الاقتصاد القياسي، حيث أستخدم التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة<sup>2</sup>.

**1-1- مفهوم الاقتصاد القياسي:** يعرف Maddala القياس الاقتصادي على أنه تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية لهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها، كما يعرف على أنه فرع من فروع الاقتصاد أستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً لذلك أساليب الاستقراء الملائمة<sup>3</sup>.

إذا يعتبر الاقتصاد القياسي على أنه مزيج بين الإحصاء والنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، أين يمدنا الإحصاء بأساليب وطرق القياس مثل الارتباط والانحدار بالإضافة إلى البيانات الواقعية المبوبة، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فهي تحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفرضيات التي تقدمها، بينما يصيغ لنا الاقتصاد الرياضي هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية تأخذ أشكالاً دالية مختلفة وقابلة للقياس، ولكن هذا لا يعني بأن الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه الفروع وإنما هو فرع متميز عن كل واحد منهما ويمكن تطبيقه في عدة ميادين مثل العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل وغيرها، والهدف الأساسي لهذا العلم هو بناء النماذج القياسية

<sup>1</sup> د. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999، ص 02.

<sup>2</sup> عبد القادر مجّد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 03.

<sup>3</sup> عصام عذير الشريف، مقدمة في الاقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 07.

الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني وتقدير اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة ثم في الأخير استعمال النماذج المقدر لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة .

**2- مفهوم النموذج الاقتصادي :** يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصياغة رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج إقتصادي لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها<sup>1</sup>، ويرى في ذلك E.MANILVAUD أن النموذج يتمثل في التشكيل الرياضي للأفكار والمعارف المتعلقة بظاهرة ما<sup>2</sup> .

يستخدم النموذج الاقتصادي كأداة للتنبؤ من أجل تقييم السياسات الاقتصادية ثم إستخدامها في تحليل الهيكل الاقتصادي، ولبناء أي نموذج إقتصادي يجب أن يركز على الخصائص التالية:

- مطابقته للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية والتي يجب أن تكون متناسقا مع السلوك الفعلي للمتغيرات التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

- دقته في تقدير المعلمات، يجب أن تكون هذه التقديرات أفضل تقريب للمعلمات الحقيقية وتأتي هذه الدقة من كون هذه التقديرات تتمتع بصفات مرغوبة مثل خاصية عدم التحيز " Sans biais " وكفاءتها.

- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ، بحيث يعطي تنبؤات عالية الدقة بالنسبة للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة.

- خاصية البساطة، إذ أن النموذج يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قلت عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بسيطاً اعتبر بذلك النموذج الاقتصادي أفضل من غيره شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

### المطلب الثاني: الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار

يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المفسرة أو المستقلة .

<sup>1</sup> د. مجيد علي حسين، د. عفاف عبد الجبار سعيد، " الاقتصاد القياسي، النظرية و التطبيق "، دار وائل للنشر، سنة 1998، ص39.

<sup>2</sup> E.MALINVAUD, méthodes statistiques de l'ecoometrie, DOUNOD, Paris 1981 P45

1- النماذج الانحدارية الخطية : هنالك نوعين من النماذج الخطية، النموذج الخطي البسيط والنموذج الخطي المتعدد .

1-1- نموذج الانحدار الخطي البسيط: يستخدم النموذج البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع  $y$  ومتغير مستقل مفسر  $x$  بواسطة عينة  $n$  من الملاحظات، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم  $y$  بواسطة قيم مأخوذة من طرف  $x$ ، وتعرف علاقة الانحدار بالشكل التالي<sup>1</sup>:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i \quad i = 1 \dots n$$

حيث:  $Y_i$  المتغير التابع ،  $X_i$  : المستقل (أو المفسر)،  $\varepsilon_i$  : الخطأ (المتغير العشوائي).

أ- فرضيات النموذج: يعتبر  $\varepsilon_i$  الخطأ متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية:

-  $\varepsilon_i$  موزع توزيعا طبيعيا أي:  $\varepsilon_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$  .

- قيمة توقعه  $E(\varepsilon_i) = 0$  : وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير  $y$ ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن تحديدها أو قياسها بدقة، وهي تخضع لقوانين الاحتمال بوسط معدوم .

- تباينه ثابت  $V(\varepsilon_i) = \sigma^2$  : أي ثبات أو تجانس التباين (Homoscedasticity) ويعني أن تبعثرها حول المتوسط ثابت .

- لا يوجد إرتباط بين الأخطاء  $COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$  : تعني بأن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة .

- لا يوجد إرتباط بين المتغير  $X_i$  والخطأ  $\varepsilon_i$   $COV(X_i, \varepsilon_i) = 0$  : أي أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها التغير على مستوى التابع، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل

تختلف عن بقية القيم<sup>2</sup>، لأجلها تكون العبارة الآتية تختلف عن الصفر  $\frac{1}{n} \sum (x_i - \bar{x})^2 \neq 0$

ب- تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى MCO: تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعاملات، وهذا عن طريق تصغير مجموعة مربعات الأخطاء أي:

$$MIN \sum_{i=1}^n e_i^2 = MIN \sum (Y_i - bX_i - a)^2$$

حيث  $a$ : القيمة المقدرة لـ  $\alpha$  ،  $b$ : القيمة المقدرة لـ  $\beta$

<sup>1</sup> Rachid Bendib, économétrie :théorie et application, Alger, office des publication universitaires ,2001,p32

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997، ص 506 .

$e_i = (Y_i - \hat{Y}_i)$  قيم البواقي ،  $\hat{Y}_i$ : النموذج المقدر ،  $Y_i$ : النموذج الاقتصادي.<sup>1</sup>

ولإيجاد قيم a و b نشتق  $\sum_{i=1}^n e_i^2$  بالنسبة لكل من a و b بالطريقة الآتية :

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial a} = -2 \sum_{i=1}^n (y_i - bx_i - a) = 0$$

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial b} = -2 \sum_{i=1}^n (y_i - bx_i - a) = 0$$

وبالتبسيط نجد:

$$b = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sum_{i=1}^n x_i^2 - n\bar{x}^2} = \frac{COV(x_i, y_i)}{V(x_i)}$$

$$a = \bar{y} - b\bar{x}$$

د- معامل التحديد ( $R^2$ ): هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة انحرافات قيم (y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور بين [0; 1] ويرمز له بالرمز ( $R^2$ ) حيث هو مربع معامل الارتباط الخطي (r)، ويعطى بالعلاقة الآتية :

$$R^2 = 1 - \left( \frac{\sum_{i=1}^n e_i}{\sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y})^2} \right)$$

1- 2 - نموذج الانحدار الخطي المتعدد: رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (y) يرتبط بمتغير مستقل واحد ( $x_{ij}$ ) بحيث  $j=1$ ، أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (y) يرتبط بعدة متغيرات ( $x_{ij}$ ) بحيث  $j=1 \dots k$  لتصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

أ- تقدير المعامل بطريقة المربعات الصغرى (MCO): لدينا النموذج الخطي العام:

$$\hat{y} = xB + \varepsilon$$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموعة مربعات الخطأ كما يلي:

<sup>1</sup> - جمال الدين فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 01.

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^n e_i^2 &= e'e = (y - \widehat{y})' (y - \widehat{y}) \\ &= (y - x\widehat{B})' (y - x\widehat{B}) \\ &= y'y - y'x\widehat{B} - \widehat{B}'x'y + \widehat{B}'x'x\widehat{B} \\ &= y'y - 2\widehat{B}'x'y + \widehat{B}'(x'x)\widehat{B} \end{aligned}$$

وباشتقاق المعادلة بالنسبة ل:  $\widehat{B}$  نحصل على قيمة هذه الأخيرة:  $\widehat{B} = (x'x)^{-1}x'y$

ب- اختبار جودة التوفيق والارتباط: إن معامل التحديد المتعدد  $R^2$  يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع  $Y$  بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة<sup>1</sup>، ويستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدار المحتوي على  $k$  متغير مستقل، ولحسابه يمكن إتباع نفس الطريقة المستعملة في النموذج الخطي البسيط بحيث:  $TSS=ESS+RSS$  ففي النموذج ذي  $k$  متغير مستقل، يمكن حساب  $R^2$  على الشكل:

$$\begin{aligned} R^2 &= 1 - \frac{RSS}{TSS} = \frac{ESS}{TSS} \\ &= 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} = \frac{\widehat{Y}'Y}{Y'Y} = \frac{\widehat{\beta}'X'X\widehat{\beta}}{Y'Y} \end{aligned}$$

وتتراوح قيمة  $R^2$  بين 0 (عندما لا تفسّر معادلة الانحدار أيا من التغير في  $Y$ )، و 1 (عندما تقع كل النقاط على خط الانحدار).

### المطلب الثالث : المشاكل القياسية في الانحدار

وضعت الفروض التي تحدثنا عنها سابقا فيما يخص بناء نموذج من أجل تبسيط معالجة الانحدار، لكن في الواقع إن كثيرا من هذه الفروض لا يستوفى بعضها أو أحيانا كلها حيث أنه إذا تم خرق أي من الفروض تظهر مشكله عدم إستطاعة تطبيق طرق الانحدار العادية، ويمكن أن نحصر أهم المشاكل التي نواجهها في العناصر الآتية<sup>2</sup>:

1-مشكلة اختلاف التباين Heterskedasticity : من الفروض التي إستخدمناها في نموذج الانحدار

الخطي هو ثبات تباين الأخطاء أي  $V(u_i) = \sigma^2$  ويترتب عن إسقاط هذا الافتراض عدة مشاكل في

<sup>1</sup> عبد القادر مجّد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 230 .

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، مرجع سابق، ص 526 .

القياس، كأن نتحصل على معلمات لا تتصف بالكفاءة بالرغم من تحقق خاصيتي عدم التحيز والاتساق وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى<sup>1</sup>.

**1-1-1 طرق اكتشاف اختلاف التباين:** يمكن إكتشاف إختلاف تباين الخطأ بعدة إختبارات نذكر منها مايلي :

**1-1-1-1 اختبار بارك The Park Test:** نختبر الفرضية الآتية

$$H_0 : \sigma_i^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 \dots = \sigma_m^2$$

$$H_1 : \exists \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2 / i \neq j$$

يفترض هذا الاختبار أن  $\sigma^2$  (تباين البواقي) دالة للمتغير (العامل النسبي) أي :

$$Var(u_i) = \sigma^2 Z_i^2$$

يعتبر إختبار بارك طريقة لاختبار إختلاف التباين ويتم ذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تقدر معادلة الانحدار التالية بطريقة المربعات الصغرى :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + u$$

ثم تحسب البواقي u :

$$u = Y - \beta_0 - \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2$$

- نقدر لوغاريتمات البواقي وتحسب كمتغير تابع في معادلة تتضمن Z كمتغير نسبي، يتم إختياره

$$\ln(u^2) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln Z_i + v$$

ونختبر معنوية المتغير Z بإيجاد t ومقارنتها بـ t الجدولية، ومن ثم يتم قبول أو رفض فرضية العدم.

**1-1-2 - اختبار جولدفيلد-كوندات (Goldfeld-Quandt Test):** يعتمد هذا الاختبار على

تقسيم المشاهدات حسب الترتيب التصاعدي للتباين إلى قسمين ونحسب مقدرة التباين لكل قسم

$$H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 \quad \text{ونقارن بين مقدرتي التباين ونختبر فرضية العدم:}$$

أي أنه اختبار تساوي التباين بين الجزئين من العينة وهو يعتمد على النسبة بين التباين والتي تعتمد

على توزيع F حيث يتم حساب التباين لكل جزء من العينة حيث يكون إختبار جولد فلد كواندت :

$$\frac{\hat{\sigma}_1^2}{\hat{\sigma}_2^2} \sim F_{n_2-2, n_1-2}$$

<sup>1</sup> عبد القادر مجّد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 439 .



حيث :

$$\sigma_2^2 = \frac{\sum (Y - \hat{\alpha}_2 - \hat{\beta}_1 X_i^2)}{(n_2 - 1)} \quad \text{و} \quad \sigma_1^2 = \frac{\sum (Y - \hat{\alpha}_2 - \hat{\beta}_2 X_i^2)}{(n_1 - 1)}$$

يقترح جولد كواندت ترتيب البيانات الخاصة بالمتغير المستقل  $X$  والذي ترتبط معه التباين تصاعديا أو تنازليا مع حذف  $P=n/3$  مشاهدته من الوسط ويجري تقدير انحدارين منفصلين الأول للعينة التي تشمل القيم الصغيرة من  $\sigma^2$  والتي يبلغ عددها  $n_1 = \frac{n-P}{2}$  والتباين التي تشمل القيم الكبيرة من  $\sigma^2$  والتي يبلغ عددها  $n_2 = \frac{n-P}{2}$  ثم تؤخذ نسبة مجموع مربعات البواقي في الانحدار الثاني إلى مجموع مربعات البواقي في الانحدار الأول وذلك للحصول على القيمة المحسوبة للإحصاء:

$$F = \frac{ESS_2 / (n_2 - k)}{ESS_1 / (n_1 - k)} \sim F_{n_1-k, n_2-k}$$

ونقارنها بالقيمة الجدولية حيث نرفض أو نقبل فرضية العدم.

**2- مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء (L'Autocorrélation des erreurs):** يظهر الارتباط الذاتي كأحد المشاكل الناتجة من خرق فرض من الفروض اللازمة لتطبيق المربعات الصغرى العادية على نماذج الانحدار نتيجة لعدم استيفاء الفرض الخاص بالتغاير  $Cov(u_j, u_i) = 0$  حيث إن قيمة التغاير صفر تعني أن  $u_j, u_i$  مستقلتان .

**1-2- إختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي:** من بين أهم الإختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي يوجد إختبار ديرين واتسون، إختبار  $h$  وإختبار مضاعف لاجرانج .

**1-1-2- إختبار ديرين واتسون:** من أوسع الإختبارات إستعمالا وهو جيد الأداء لمختلف العينات، لأنه يوجد إختبارات أخرى قد تكون أقوى من إختبار ديرين-واتسون من الناحية الإحصائية إلا أنها تكتسب قوتها في العينات كبيره الحجم ولذلك يفضل ديرين واتسون على الكثير من الإختبارات الأخرى، فضلا على أنه بسيط من ناحية الفكرة والتطبيق، وهذا الإختبار مخصص للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى فقط.

لتكن لدينا المعادلة الخاصة بالمتغيرة العشوائية كمايلي :  $u_t = \rho u_{t-1} + V_t$  ، نقوم بإختبار الفرضية الموالية:

$$H_0 : \rho = 0 \quad \text{فرضية العدم :}$$

$$H_A : \rho \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة:}$$

ومن أجل إختبار فرضية العدم يجب حساب إحصائية داربين واتسون ( $DW$ ) بالعلاقة الآتية:

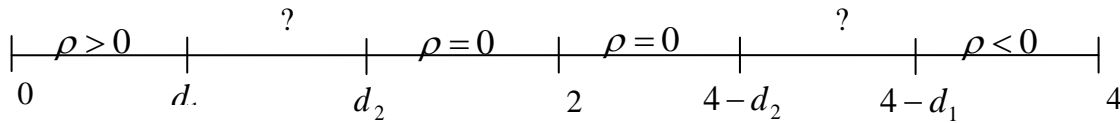
$$DW = \frac{\sum_{i=1}^n (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=2}^n e_i e_{i-1}} \approx 2(1 - \rho)$$

$$\rho = \frac{\sum_{i=2}^n e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^n e_i^2}$$

مع:

بعد حساب قيمة " $DW$ " نقارنها مع القيمة الجدولة  $d_1$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أما " $du$ " فتمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات ( $n$ ) وعدد المتغيرات المستقلة في كل نموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة  $\alpha$  (10%, 5%, 1%) ويتم قبول أو رفض الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة .

الشكل رقم 03-02: مناطق القبول والرفض لاختبار داربين واتسون  $Dw$



المصدر: د. شبيخي مُجد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر، 2011، الجزائر .

**3- مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity** : وهي خاصة بنماذج الانحدار المتعدد كون إحدى فرضيات النموذج الكلاسيكي للانحدار المتعدد هي أن لمصفوفة المشاهدات عن المتغيرات المستقلة رتبة تامة  $k$ ، هذه الفرضية سمحت لنا باستنتاج مقدر  $\hat{B}$  ل  $B$  خطي وغير متحيز وذو تشتت أصغر، وذلك انطلاقا من المعادلة  $(X'X)\hat{B} = X'Y$  فإذا رفعت هذه الفرضية، فإن  $(X'X)$  لن تكون ذات رتبة تامة، ومنه فإن  $(X'X)^{-1}$  تكون غير موجودة وعليه لا تقبل المعادلة  $(X'X)\hat{B} = X'Y$  حلا وحيدا .

**3-1- اختبارات اكتشاف التعدد الخطي**: هنالك عدة اختبارات للكشف عن التعدد الخطي منها :

**3-1-1- طريقة التحليل الترادفي لـ Frisch**: تكمن هذه الطريقة في انحدار المتغير التابع على كل متغير مستقل على حدا ومنه نحصل على كل الانحدارات الأولية، ثم نختار الانحدار الأولي الذي يعطي النتائج الأكثر مصداقية ثم نضيف تدريجيا متغيرات أخرى ونختبر آثارها على كل من المعالم الفردية، ويكون المتغير المضاف للانحدار ذا معنوية إذا تحققت فيه الشروط التالية :

إذا حسن المتغير المستقل الجديد من  $R^2$  بدون أن يجعل المعالم الفردية مرفوضة بطريقة خاطئة نحتفظ بهذا المتغير ونعتبره كمتغير مستقل، وإذا لم يحسن المتغير الجديد من العلاقة ويؤثر على قيم المعالم الفردية، نعتبره مرفوضا ونحذفه من الانحدار.

إذا أثر المتغير الجديد بشكل واضح على إشارات وقيم المعالم المقدرة نعتبره متغيرا مفسرا، فإذا تأثرت المعالم الفردية بالطريقة التي تصبح فيها غير مقبولة على أساس الاعتبارات النظرية المعروفة مسبقا فإنه يمكننا القول بأن هذا مؤشر على وجود التعدد الخطي، بشكل معقد يكون هذا المتغير مهما لكن بسبب الارتباطات الخطية مع المتغيرات المستقلة الأخرى، يكون أثره غير مقدر وغير معروف إحصائيا بواسطة المربعات الصغرى العادية.

**2-1-3- طريقة Farrar-Glauber:** لاكتشاف ظاهرة التعدد الخطي يتبع Glauber-Farrar الخطوات التالية<sup>1</sup>:

- حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة كمايلي:

$$D = \begin{vmatrix} 1 & r_{23} & r_{24} \dots & r_{2k} \\ & 1 & r_{34} \dots & r_{2k} \\ & & & & 1 & \dots & r_{2k} \end{vmatrix}$$

فكلما اقترب محدد المصفوفة D من الصفر كان ذلك دلالة على وجود تعدد خطي.

- نستعمل اختبار  $\chi^2$  وذلك بوضع الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 1 \end{cases}$$

إحصائية Farrar-Glauber (القيمة المحسوبة) تعرف كما يلي:

$$\chi^{2*} = - \left[ n - 1 - \frac{1}{6}(2k + 7) \right] \ln D$$

حيث n: هو حجم العينة، k: هو عدد المتغيرات المفسرة في النموذج و ln: هو اللوغاريتم النبري، فإذا كانت قيمة  $\chi^{2*}$  أكبر تماما من القيمة الجدولية لتوزيع  $\chi^2$  بدرجة حرية  $\frac{1}{2}k(k+1)$  ونسبة معنوية  $\alpha$ ، نقبل  $H_1$  أي هناك تعدد خطي.

<sup>1</sup> تومي صالح، مرجع سابق، ص 190.

### المبحث الثاني: مفهوم التكامل المشترك ونموذج ARDL

يعتمد المتغير محل الدراسة على متغيرات تفسيرية تفسر سلوكه استنادا على النظرية الاقتصادية غالبا أين يتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير باستخدام مختلف الوسائل الإحصائية المتوفرة، وتنقسم النماذج النظامية إلى مجموعتين: نماذج سببية ونماذج غير سببية .  
المطلب الأول: مفهوم السببية والتكامل المشترك .

**1- دراسة السببية (Causalité) :** حتى نتمكن من معرفة مدى التأثير الممكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى وجب علينا تطبيق إختبار السببية، فالسببية هدفها هو البحث عن أسباب أو سبب الظواهر العلمية .

**1-1- سببية قرانجر Granger<sup>1</sup> :** قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون  $X_2$  مسبب (دافع) لـ  $X_1$  إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن  $X_2$  خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج VAR(1) بحيث يقسم الشعاع  $X_t$  إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات  $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$  خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات  $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ ، إذا كانت إضافة المجموعة  $X_{2t}$  لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم  $X_{1t}$  وهذا يكمن في إجراء إختبار فرضيات وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة  $X_{2t}$  لنموذج VAR، ويسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد ويرمز له بـ RVAR أي Restricted VAR، وتحدد درجة التأخير بإستعمال VAR ، ويكون لدينا:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad - \quad X_{2t} \text{ لا تسبب } X_{1t} \text{ إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:}$$

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 \quad - \quad X_{1t} \text{ لا تسبب } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية:}$$

<sup>1</sup> Bernard Paulre «La causalite en economie » 2000, P 147-148.

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين:  $X_{1t}$  تسبب  $X_{2t}$ ، و  $X_{2t}$  تسبب  $X_{1t}$ ، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول إرتجاعي Feed back effect.

ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل إختبار فيشر Fisher المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوي الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير مقيد UVAR والنموذج المقيد VAR، إذ نحسب نسبة أعظم إحتمال  $L^*$ :

$$L^* = (n - c) \times \left( \ln \left| \sum_{RVAR} \right| - \ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

$L^*$  تتبع قانون  $\chi^2$  (khi-deux) ذو درجة حرية  $2p$  بحيث:

$\sum_{RVAR}$ : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum_{UVAR}$ : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

$C$ : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت  $x_Z^2 > L^*$  (بحيث  $x_Z^2$  هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض  $H_0$ ).

**2-1- سببية سيمس:** في سنة 1980 قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار قرانجر، وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية ل  $X_{1t}$  بتفسير القيم الحالية  $X_{2t}$  فإن  $X_{2t}$  هي سبب  $X_{1t}$ ، وهذا يترجم بالصيغة التالية:

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 X_{2t-i} + U_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 X_{1t-i} + U_{2t}$$

وينتج لدينا الحالتين التاليتين:

$X_{1t}$  لا تسبب  $X_{2t}$  إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$$

$X_{2t}$  لا تسبب  $X_{1t}$  إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

ويتعلق الأمر هنا باختبار فيشر للمعاملات المعدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU}{SCRU / (n - k - 1)} \sim F(1, n - k - 1)$$

حيث:

(somme des carrés résiduel restreint) مجموع  
: SCRR  
مربعات البواقي للنموذج المقيد.

(somme des carrés résiduel non restreint) مجموع  
:SCRU  
مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

: N عدد المشاهدات.

: K عدد المعالم المقدرة في المعادلة

### المطلب الثاني : مفهوم التكامل المشترك

إن مصطلح التكامل المشترك من المفاهيم الجديدة والمهمة في الاقتصاد الكلي التطبيقي الكمي، ففكرة تقنية التكامل المشترك ترجع إلى جرانجر عام 1981، وقام بشرحها في مجلة الاقتصاد الـ *Econometrica* سنة 1987<sup>1</sup>.

إن التكامل المشترك ينظر إلى العلاقات التوازنية للسلاسل الزمنية في المدى الطويل، حتى وإن إحتوت كل سلسلة على اتجاه عام عشوائي (غير مستقرة، والمتغيرات متكاملة من درجة واحدة) فبالرغم من عدم الاستقرار إن السلسلتين ستتحركا بطريقة متقاربة عبر الزمن<sup>2</sup>، هكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي ويتركز السبب الرئيسي لعدم وجود علاقة توازن في المدى القصير في عدم مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات آنيا<sup>3</sup>.

**2-1- خصائص حول رتبة التكامل :** تكون السلسلة متكاملة من الرتبة "d" ونكتب:  $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها "d" مرة لجعلها تستقر، ومنه  $a + bx_t \rightarrow I(d)$  حيث  $a$  و  $b$  ثابتين غير معدومين<sup>4</sup>.

لتكن  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$  سلسلتين متكاملتين من الرتبة "d = 0" إذن:

<sup>1</sup> يمكن الرجوع للبحث الأصلي لـ:

Robert F.Engel and C.W.J.Granger(1987), Co-Integration and Error correction,representation, estimation,and testing *Econometrica*.Vol. 55, No. 2 (Mar., 1987), pp. 251-276

<sup>2</sup> د. خلف الله أحمد مجّد عربي، اقتصاد قياسي متقدم، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2005، ص 6.

<sup>3</sup> RITCHARD HARRIS, Using COINTEGRATION ANALYSIS IN ECONOMICS MODLELLINMG, Prentice Hall, LONDON, 1995, pp 23

<sup>4</sup> Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières *Economica*. 2.paris 2002. p21

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث  $a$  و  $b$  ثابتين غير معدومين.

لتكن  $X_{1t}$  سلسلة متكاملة من الرتبة  $d_1$  و  $X_{2t}$  سلسلة متكاملة من الرتبة  $d_2$ ، ومنه بصفة عامة نكتب:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2))$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين  $\alpha, \beta$  حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لدهما إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى  $I(0)$  وفي الحالة العكسية تؤول إلى  $I(d)$ .

**2-2- شروط التكامل المشترك:** نقول أن السلسلتين  $X_t$  و  $Y_t$  متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

- إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق  $d$ .
- التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل، ليكن:

$$\begin{array}{l} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{array}$$

حيث:  $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$  مع  $d \geq b \geq 0$

ونكتب:  $X_t \rightarrow CI(d, b)$

حيث:  $[\alpha_1, \alpha_2]$  هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégration).

**المطلب الثالث :** نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

لقد قام كل من Pesaran (1997) و Shinand And Sun (1998)، ثم Pesaran et al (2001) بتصميم هذه النماذج التي تحمل إسم **ARDL** وهي كلمة مختصرة للاسم الكامل لـ **Autoregressive Distributed lag model**، حيث أن هذه النماذج تترجم بين نموذج **AR** ونموذج الإبطاء الموزع المحدود<sup>1</sup>، إذ تنطلق فكرة هذه النماذج من مبدأ أن التعديل في المتغير التابع ( $Y$ ) بسبب التغيرات في المتغير المفسر

<sup>1</sup> حسام علي داود، خالد علي السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، دار المسيرة، الأردن 2013، ص 361.

(X) تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات المفسرة المتباطئة يجب تضمينها في النموذج .

### 1- نماذج الإبطاء : Distributed lag models

إن إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed lag models في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + u_t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن  $Y_t$  يعتمد على القيم السابقة لـ Y ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + \lambda_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات تفسيرية. في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كل من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات تفسيرية.

ويمكن التعبير عنها في حالة وجود k من المتغيرات المفسرة بالنموذج التالي:

$$Y_t = \alpha + \beta t + \sum_{i=1}^p \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \Phi_{i1} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{q_2} \Phi_{2j} X_{2,t-j} + \dots + \sum_{s=0}^{q_k} \Phi_{ks} \lambda_p X_{k,t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$\alpha$  الحد الثابت،  $\beta$  معلمة الاتجاه الزمني، P: رتبة المتغير التابع Y ( عدد فترات الإبطاء للمتغير  $Y_t$  ).

$q_1, q_2, \dots, q_k$  : عدد فترات الإبطاء (رتب الإبطاء) للمتغيرات التفسيرية  $X_1, X_2, \dots, X_K$  على

التوالي، K : تمثل عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج .

t : متغير الزمن (الاتجاه الزمني)،  $\varepsilon_t$  : حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض) .



ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة باختصارا بـ  $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$  فعند أخذ النموذج  $ARDL(1,1)$  أي النموذج المكون من متغير تابع ومتغير تفسيري واحد وبفترة إبطاء واحدة لكل منهما  $p=1, q=1$  يكتب النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \lambda t + \phi_1 Y_{t-1} + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبإعادة الترتيب واستعمال عامل التراجع الخلفي (عامل الإبطاء  $L$ ) نحصل على:

$$Y_t - \phi_1 Y_{t-1} = \alpha + \lambda t + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(1 - \phi_1 L) Y_t = \alpha + \lambda t + (\beta_0 + \beta_1 L) X_t + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \frac{\alpha}{1 - \phi_1 L} + \frac{\lambda t}{1 - \phi_1 L} + \frac{\beta_0 + \beta_1 L}{1 - \phi_1 L} X_t + \frac{\varepsilon_t}{1 - \phi_1 L}$$

$$Y_t = \theta + \varphi_t + \Phi(L) X_t + U_t \dots\dots\dots(1)$$

بحيث أن:

$$\phi(L) = \frac{\beta_0 + \beta_1 L}{1 - \phi_1 L}, \quad \varphi = \frac{\lambda}{1 - \phi_1 L}, \quad \theta = \frac{\alpha}{1 - \phi_1 L}$$

ويمكن تقدير المعادلة (1) بطريقة المربعات الصغرى العادية **MCO**.

وهذا النوع من النماذج يسمى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (**ARDL**)، إن هذا الأسلوب مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**Unrestricted Error Correction** **UECM Model**) إذ يمتاز هذا الأسلوب على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بما يلي<sup>1</sup>:

- قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمعتمدة.
- إمكانية تقدير المركبات قصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني وبالوقت نفسه.
- إنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفوءة لأنها تسهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.
- يطبق فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أي متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة الأولى  $I(1)$  أو من الرتبة نفسها ويجب أن لا يكون أحد المتغيرات متكاملًا من الرتبة  $I(2)$  أو أعلى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Narayan, P, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37,(2005), p 979 .

- يمكن تطبيقه في حالة إذا كان حجم العينة صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

## 2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج ARDL :

إن اختبارات التكامل المشترك التي سبق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا .

ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة، والذي قدم من قبل بيسران وآخرون (Pesaran at al.(2001) والصيغة العامة لنموذج مكون من متغير تابع Y و k من المتغيرات التفسيرية يكتب النموذج ARDL (p,q<sub>1</sub>,q<sub>2</sub>, ... q<sub>k</sub>) بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = C + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X1_{t-1} + \alpha_3 X2_{t-1} + \dots + \alpha_{k+1} Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Phi_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \Phi_{2i} \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \Phi_{3i} \Delta X2_{t-i} \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \Phi_{ki} \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t \dots (2)$$

حيث أن:

p,q<sub>1</sub>,q<sub>2</sub>,.....q<sub>k</sub>: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات Y,X<sub>1</sub>,X<sub>2</sub>,.....X<sub>k</sub> على الترتيب

ε<sub>t</sub>: حد الخطأ العشوائي .

تكون فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل كالتالي:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل بالاتي:

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات .

حيث أن α<sub>1</sub>,α<sub>2</sub>,..... α<sub>k+1</sub> : تمثل معاملات المتغيرات المبطة لفترة واحدة ويشار إلى إحصاءة

الاختبار بما يلي FY (Y/X<sub>1</sub>,X<sub>2</sub>,.....X<sub>k</sub>)

<sup>1</sup> دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي للجامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص 16 .

وعند تقدير النموذج أعلاه فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير توضيحي هو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطلأ لفترة واحدة (مضروبا في إشارة سالبة) على معامل المتغير التابع المبطلأ لفترة واحدة فعلى سبيل المثال فإن معامل الأثر طويل الأجل للمتغير  $X_1$  و  $X_2$  هو  $-\frac{\alpha_2}{\alpha_1}$  و  $-\frac{\alpha_3}{\alpha_1}$  على التوالي وهكذا للمتغير  $X_k$  هو  $-\frac{\alpha_{k+1}}{\alpha_1}$  أما معاملات الآثار قصيرة الأجل لهذه المعادلة فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات في المعادلة المذكورة نفسها  $\phi_{i1}, \phi_{i2}, \dots, \phi_{ik+1}$  ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يستلزم القيام بأربعة إجراءات<sup>2</sup> :  
 الإجراء الأول : يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM المعادلة رقم (2) وذلك باستعمال نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted Vector، وسوف يتم ذلك باستعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي :

- معيار خطأ التنبؤ النهائي: Final Prediction Error (FPE) 1969

- معيار معلومات اكيائي: Akaike (AIC) : 1973

- معيار معلومات شوارز: Schwarz (SC) 1978

- معيار معلومات حنان وكوين: Hannan and Quinn (H-Q) 1979

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدره أعلاه<sup>3</sup> .

ملاحظة: قد أوصى Pesaran and Shin (2009) بإختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية<sup>1</sup> .  
 الإجراء الثاني : يتمثل في تقدير نموذج UECM معادلة رقم (2) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ولتحديد النموذج الملائم يتم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء t الخاصة به اقل من الواحد الصحيح (غير معنوي) وذلك بشكل متتال .

<sup>1</sup> أنظر ي ذلك :

Pesaran, M. and Pesaran, B. (2009). *Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0* (Window Version).Oxford: Oxford University Press.

الإجراء الثالث: يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأه لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald أو احصاءة اختبار F، والتي لها توزيع غير معياري والذي لا يعتمد على بضعة عوامل منها حجم العينة وادراج متغير الاتجاه في التقدير. وتحسب قيمة F بالصيغة التالية:

$$F = \frac{(SCR - SCU) / M}{SCU / (N - K)}$$

حيث أن:

SCR : مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم)

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

SSU : مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) (الفرضية البديلة)

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

M : عدد معلمات النموذج المقيد ، N : عدد المشاهدات (حجم العينة)

K : عدد المعلمات في النموذج غير المقيد .

الإجراء الرابع: ويتمثل في مقارنة قيمة إحصاءه F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية المبطأه لفترة

واحدة بقيمة إحصاءه F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل بيسران وآخرون Pesaran et al

(2001) ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار،

قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية أو في مستواها بمعنى أنها متكاملة

من الرتبة صفر أي  $I(0)$  وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها بمعنى

أنها متكاملة من الرتبة واحد أي  $I(1)$  ويكون القرار بثلاث حالات :

- فإذا كانت قيمة إحصاءه F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض

فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك

بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) .

- إذا كانت قيمة إحصاءه F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فيتم قبول فرضية العدم

القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- إذا كانت قيمة إحصاءه  $F$  المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيمة  $F$  الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ويجب الملاحظة أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد صحيح فسوف يكون القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه على أساس مقارنة قيم إحصائية  $F$  المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأعلى وبالمثل إذا تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL

### المبحث الثالث: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة

إذا كانت سلاسل الدراسة ذات تكامل مشترك فهذا يعني بأن العلاقة الفعلية بين متغيرات النموذج هي علاقة من جزأين، الجزء الأول على المدى البعيد والثاني على المدى القصير، ومن أجل تقدير تلك العلاقة نستخدم طريقة نماذج تصحيح الخطأ.

### المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتقدير أي علاقة ما بين المتغيرات وجب معرفة مدى استقرارية السلاسل، لذا سنستعين ببرنامج *Eviews* لتحليل تلك السلاسل الزمنية أين يقوم هذا البرنامج بحساب قيم  $t_{\hat{\phi}_1}$  بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات سنوضحها فيما يلي:

1- السلسلة  $FP$ : لدراسة إستقرارية السلسلة  $FP$  والتي تمثل حجم الجباية البترولية نستعمل اختبار الجذر الأحادي لـ: *Dickey Fuller*، والنتائج المتحصل عليها هي مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-1): نتائج اختبار ديكي-فولار  $ADF$  على السلسلة  $FP$ .

السلسلة $FP$		النموذج
0.82	احتمال مركبة الاتجاه العام ( $b$ )	النموذج الثالث
-0.22	$t-stat$	
-1.47	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الثاني
-1.89	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
-0.45	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الأول

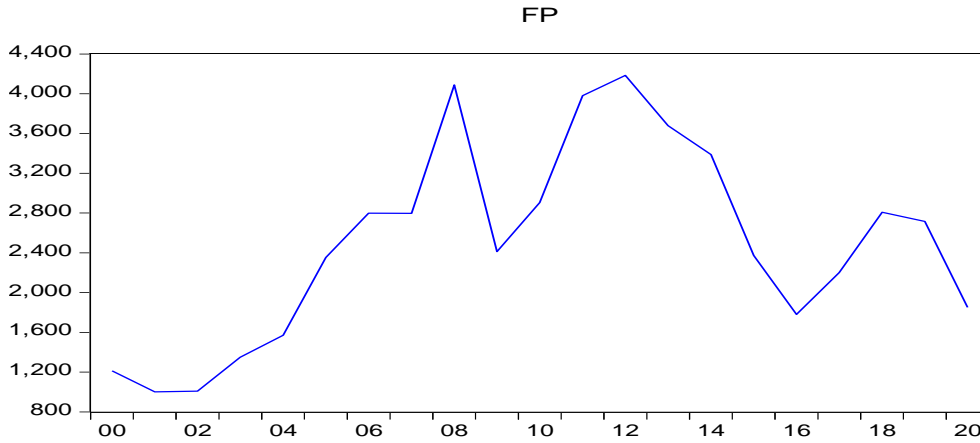
المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (02).

انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $t$  ستبوءنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة  $FP$  أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، ( مع احتمال مركبة الاتجاه العام هو:  $0.82 > 0.05$  ) وبالتالي نقبل بفرضية العدم التي تنص على إنعدام مركبة الاتجاه العام.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  الجدولة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن:  $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة للنموذج الثلاثة وهذا ما يشير بأن السلسلة  $FP$  تحتوي على الجذر الأحادي، وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع  $DS$ .

كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرارية السلسلة  $FP$ ، أين يتجلى بشكل واضح عدم استقرارية السلسلة.

الشكل رقم ( 3-1): منحنى تطور السلسلة  $FP$ .



لذا سنجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة  $FP$  ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $P$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DFP$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرارية السلسلة والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم 03-02: نتائج اختبار ديكي-فولار على السلسلة  $DFP$ .

السلسلة $DFP$		النموذج
0.19	إحتمال مركبة الاتجاه العام ( $b$ )	النموذج الثالث
-4.55	إحتمال الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
-4.29	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الثاني
-4.40	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الأول

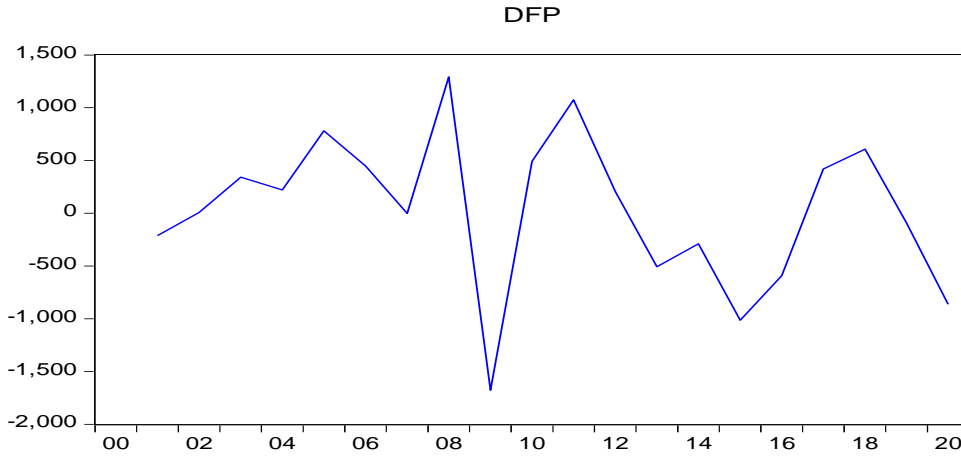
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $t$  ستيدونت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، وكذا احتمال مركبة الاتجاه العام ( $0.05 < 0.19$ ) وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود مركبة الاتجاه العام.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، أين نجد بأن:  $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة للنماذج الثلاث، وهذا ما يشير بأن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي.

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة  $DFP$  هي سلسلة مستقرة، وفيما يلي المنحنى البياني للسلسلة المستقرة، بحيث نلاحظ تذبذب السلسلة حول خط المنتصف بشكل منتظم تقريبا.

شكل رقم 02-03 : منحنى تطور  $DFP$



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

### 2-1- دراسة استقرارية السلسلة $PIB$ : يمكننا أن نلخص أهم النتائج المتحصل عليها لدراسة

إستقرارية  $PIB$  والتي تمثل حجم الناتج الداخلي الخام في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-03: نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة  $PIB$ .

النموذج	النتائج	$PIB$
النموذج الثالث	إحتمال مركبة الاتجاه العام (b)	0.02
	$t$ -stat	2.47
النموذج الثاني	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-1.52
النموذج الأول	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-1.02
	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	2.01

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم 03

من خلال الجدول أعلاه يتضح عدم إحتواء السلسلة على كل من مركبتي الاتجاه العام والجذر الأحادي عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، وبالتالي نستنتج بأن السلسلة  $PIB$  هي سلسلة غير مستقرة من النوع  $DS-TS$  ، لذا سنجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى في محاولة جعلها تستقر، لنتحصل على سلاسل جديدة نسميها  $DPIB$  وبإعادة نفس الخطوات السابقة تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-04: نتائج إختبار ADF على السلسلة  $DPIB$

النموذج	النتائج	$DPIB$
النموذج 03	احتمال مركبة الاتجاه العام (b)	0.12
	t-stat	-1.74
النموذج 02	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-4.18
	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-4.57
النموذج 01	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-4.68

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews

يتضح من خلال الجدول أعلاه إنعدام كل من مركبة الاتجاه العام بالإضافة إلى الجذر الوحدوي سلسلة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (لأن قيمة  $t$  المحسوبة لمركبة الاتجاه العام هي أقل من القيمة النظرية لها عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، وإنعدام الجذر الأحادي لأن  $t_{\phi_1}$  المحسوبة هي أقل من  $t_{tab}$  لديكي فولار الجدولة عند نفس مستوى المعنوية السابق)، مما يدل على أن هذه السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

وفي الأخير توصلنا إلى أن كلا السلسلتين هما مستقرتان من الدرجة الأولى :

$$FP \rightarrow I(1), PIB \rightarrow I(1)$$

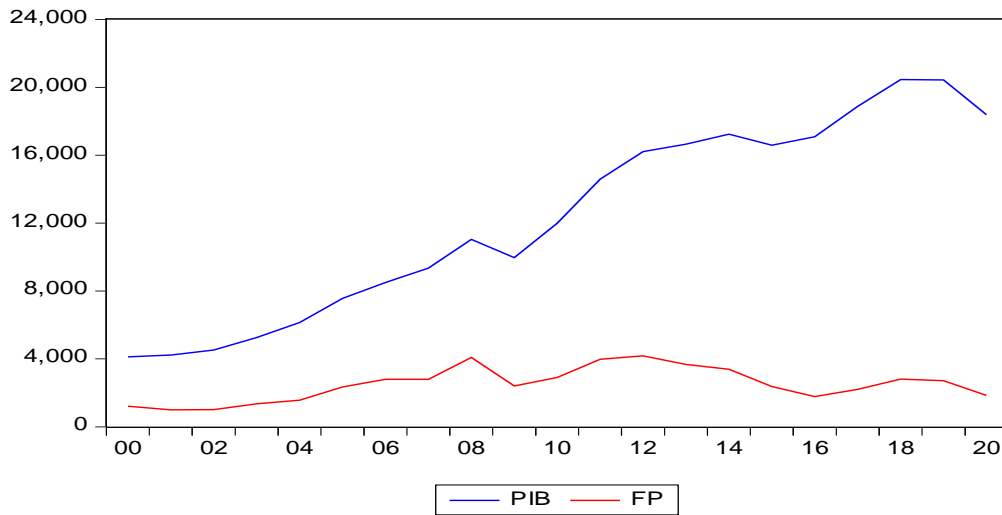
وبالتالي إمكانية وجود مسار مشترك بين متغيري الدراسة ممكن جدا وهذا حسب منهجية التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي يشترط بأن تكون السلاسل مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول وبالتالي إمكانية تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل ممكن .



### المطلب الثاني: إختبار علاقة التكامل المتزامن (علاقة التكامل المشترك)

سنعتمد في دراستنا هذه برفض أو قبول العلاقة طويلة الأجل على أحد الاختبارات التي تعد الأكثر إستعمالا حاليا في مجال النمذجة وهو إختبار منهج الحدود للتكامل المشترك F-Test for Co-integration Bound الذي جاء به Pesaran في إطار نموذج ال-ARDL ويسمى بـ (ARDL bounds test) كونه يعطينا مقدرات غير متحيزة وأكثر دقة، وهذا طبعا لمواءمة الاختبارين وتحقق شرطيهما باستقرارية السلسلتين المعنيتين التي وجدناهما في دراستنا عند المستوى الأول .  
وفيمايلي سنقوم باختبار تلك العلاقة ما بين الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية أولا بالاعتماد على البيان كما هو موضح بالشكل الآتي:

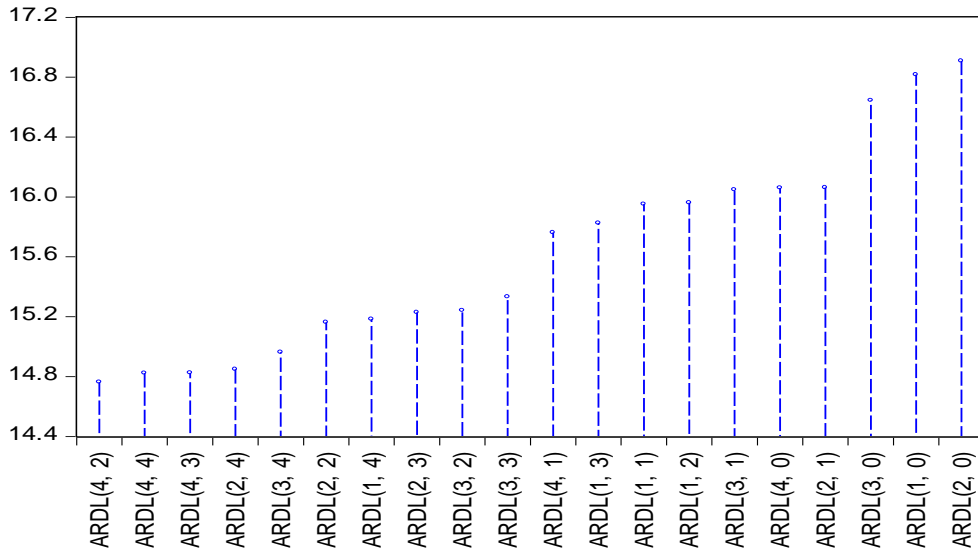
الشكل رقم 03-03: منحنى وجود مسار مشترك على المدى الطويل بين FP و PIB



من خلال البيان يمكن الحكم على وجود علاقة على المدى الطويل بين المتغيرين وهما ذو اتجاه متزايد، ولنتأكد من هذا سنقوم بإختبار منهج الحدود bounds testing approach من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها في نموذج الدراسة بحساب إحصائية F في إطار ال- Wald test أين نقوم بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى وأدنى حد ، وهذا طبعا بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج الأمثل باستخدام معيار أكيكا Akaika information criterion كما يلي :

الشكل رقم 03-04: فترة الإبطاء المثلى ( PIB كمتغير تابع )

Akaike Information Criteria



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

النتائج تبين أن أحسن نموذج إبطاء هو ARDL(4.2) حيث أنه تم تحديد أقصى عدد فترات إبطاء بـ 4 فترات إبطاء للمتغير التابع وفترتين بالنسبة للمتغير المستقل FP كما يتضمن النموذج ثابت من غير اتجاه زمني ، وبعد إجراء عملية التقدير لهذا النموذج وإجراء اختبار Bounds Test للتكامل المشترك كانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم 03-05: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام Bounds Test

ARDL Bounds Test		
Date: 04/29/22 Time: 19:57		
Sample: 2004 2020		
Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.27532	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Eviews

تشير نتائج إختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة  $F\text{-statistic} = 10.27$  أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل الذي ينص على "وجود تكامل مشترك" أي نستنتج بأنه هنالك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرة التابعة وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى .  
أما الخطوة الموالية فسوف نقوم بدراسة السببية بين المتغيرين .

### 3-1- دراسة السببية ما بين الجباية البترولية FP و الناتج الداخلي الخام PIB:

من خلال إختبار غرانجر للسببية نلخص أهم النتائج المتوصل إليها في الجدول الموالي، وهذا طبعا بالاستعانة ببرنامج Eviews :

جدول رقم 03-06: نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين DFP و DPIB

الفرضيات	Fisher ( $F_{cal}$ )	Probabilité
الجباية البترولية لا تسبب الناتج الداخلي الخام	22.79	0.00004
الناتج الداخلي الخام لا يسبب الجباية البترولية	3.84	0.27

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نرفض الفرضية الأولى مما يعني أن الجباية تفسر التغيرات التي تحدث في مستوى الناتج الداخلي الخام لأن إحصائية فيشر المحسوبة هي أكبر من قيمتها الجدولة (الاحتمال أقل من 0.05)، وبالتالي نقبل بالفرضية البديلة التي تدل على وجود التأثير المباشر إليه، في حين نقبل بالفرضية الثانية والتي تدل على عدم تأثير الناتج الداخلي الخام على الجباية البترولية وكخلاصة لهذا الإختبار يمكن القول بأنه توجد علاقة سببية خطية كلية مباشرة في المدى القصير وفي اتجاه واحد فقط .

### المطلب الثالث: نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام

بعد قيامنا بدراسة إستقرارية السلاسل وإختبار التكامل المتزامن، سوف نقوم في هذه المبحث بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وسعر الصرف .

3-1- تقدير النموذج باستخدام ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق منهج اختبار الحدود، ينبغي الآن الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل

لمعلمات أحسن نموذج الذي تم اختياره بناء على عدد الفجوات الزمنية للنموذج الأمثل باستخدام معيار AIC كما رأينا سابقا وتم التوصل إلى نموذج ARDL(4,2) بالإضافة إلى تقدير معلمة تصحيح الخطأ (ECM) .

باستعمال برنامج Eviews تم الحصول على النتائج الآتية:

**جدول رقم 03-07: نتائج تقدير معلمي الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ ECM**

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
 Dependent Variable: PIB  
 Selected Model: ARDL(4, 2)  
 Date: 04/29/22 Time: 20:07  
 Sample: 2000 2020  
 Included observations: 17

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	1.226689	0.398162	3.080876	0.0131
D(PIB(-2))	-0.207653	0.120544	-1.722637	0.0191
D(PIB(-3))	-0.322750	0.119039	-2.711287	0.0239
D(FP)	0.739199	0.229128	3.226145	0.0104
D(FP(-1))	-1.856181	0.431349	-4.303199	0.0020
CointEq(-1)	-0.093078	0.023819	-3.907702	0.0036

Cointeq = PIB - (2.9176\*FP + 8150.2261 )

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	2.917630	2.809213	3.038593	0.0261
C	8150.2261...	4086.17355...	1.994586	0.0772

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Eviews

على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول السابق نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1 % مع اتخاذه للإشارة السالبة المتوقعة، وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرة التابعة والمفسرة ، كما تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل وبتعبير آخر قوة الجذب نحو التوازن طويل الأجل، حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ -0.09 إلى أن النمو الإقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية t من اختلال التوازن المتبقي من الفترة t-1 ، أي أنه عندما ينحرف النمو خلال الفترة القصيرة t-1 عن قيمه التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح هذا الانحراف في مدة زمنية قدرها (1/0.09) سنة أي ما يعادل 11 شهرا باعتبار بياناتنا سنوية، وكخلاصة لما سبق فإنه بعد كل صدمة في

النموذج نتيجة تغير في المتغيرات المفسرة فإن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب إحدى عشرة شهرا للتعديل باتجاه قيمته التوازنية .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول بأنه هنالك إستجابة طويلة الأجل طردية ومعنوية بين الجباية البترولية والنتاج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 1% و 5% وهو ما يوافق توقعات النظرية الاقتصادية. كما تتفق نتيجة تقديرات معلمة الأجل القصير بالنسبة للجباية البترولية من حيث الإشارة الموجبة مع نتيجة الأجل الطويل أي العلاقة الطردية التي تربطه بالنتاج الداخلي الخام، كما كانت المعلمة ذات دلالة إحصائية وهو ما توضحه إحصائية t المحسوبة، وهو ما يتوافق مع نتيجة إختبار السببية السابق لأجل وغرانجر .

3-2- تقييم النموذج المقدر إحصائيا وقياسيا : من خلال الجدول أدناه نلاحظ معنوية إحصائية توزيع فيشر F المحسوبة عند مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على المعنوية الكلية للنموذج المقدر (PR F-Statistic=0.00<0.05)، كما أن قيمة معامل التحديد والتي توضح القوة التفسيرية للنموذج بلغت 99.71% أي مجموع التغيرات التي تطرأ على المتغير FP تفسر 99.71% من التغيرات الكلية في المتغير التابع المتمثل في PIB .

### الجدول رقم 03-08: المؤشرات الإحصائية للنموذج المقدر

Dependent Variable: PIB				
Method: ARDL				
Date: 04/29/22 Time: 20:07				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FP				
Selected Model: ARDL(4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	2.133611	0.384834	5.544233	0.0004
PIB(-2)	-1.434342	0.361174	-3.971328	0.0032
PIB(-3)	-0.115097	0.135654	-0.848458	0.4182
PIB(-4)	0.322750	0.119039	2.711287	0.0239
FP	0.739199	0.229128	3.226145	0.0104
FP(-1)	-2.323812	0.425725	-5.458477	0.0004
FP(-2)	1.856181	0.431349	4.303199	0.0020
C	758.6084	464.2353	1.634103	0.1367
R-squared	0.997126	Mean dependent var	14180.78	
Adjusted R-squared	0.994891	S.D. dependent var	4665.799	
S.E. of regression	333.5108	Akaike info criterion	14.76242	
Sum squared resid	1001065.	Schwarz criterion	15.15452	
Log likelihood	-117.4805	Hannan-Quinn criter.	14.80139	
F-statistic	446.0713	Durbin-Watson stat	2.885896	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Eviews

ولنتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس أثر المتغير المفسر على الناتج الداخلي الخام وخلوه من المشاكل القياسية يسلمتزم إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية :

**1- إختبار الارتباط الذاتي Autocorrélation:** ويتم ذلك من خلال الاختبارات الآتية

**- إختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي (BGLM):**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.201063	Prob. F(2,07)	0.2790
Obs*R-squared	0.506040	Prob. Chi-Square(2)	0.7765

بلغت قيمة إحصائية فيشر 1.20 وهي أقل من القيم المجدولة لها وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

**2- إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) :**

نلاحظ من الجدول أدناه أن إحتمال قيمة إحصائية F المحتسبة بلغت 0.62 وهي أكبر من المستوى الأدنى للمعنوية 0.05 وهذا يعني أننا نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ في النموذج المقدر.

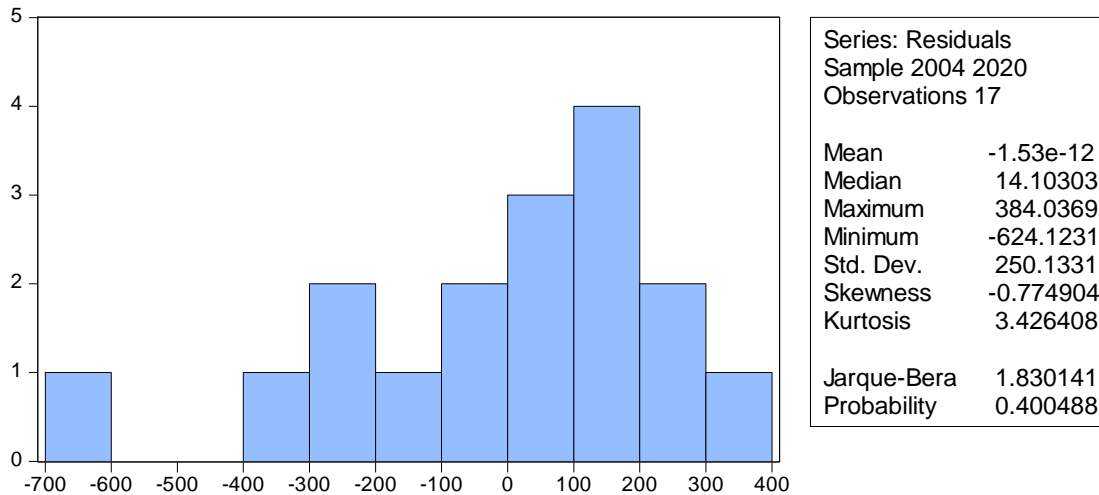
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.253131	Prob. F(1,23)	0.6272
Obs*R-squared	0.285960	Prob. Chi-Square(1)	0.5996

**3- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية J.B :**

يتضح من خلال الشكل البياني الموالي بأن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر لأن إحتمال إحصائية J.B هي أكبر من 0.05 وهذا بقبول الفرضية الصفرية .

**الشكل رقم 03-04 : معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي .**



## 3-3- التفسير الاقتصادي للنموذج :

يفسر الناتج الداخلي الخام سواء في الأجل القصير أو الطويل بدلالة التغير في حجم الجباية البترولية فكلما ارتفع FP بـ 1% يرتفع PIB بنسبة 2.91% وهذه النتائج تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية أين يصاحب المستويات المرتفعة لحجم الجباية البترولية تحسن في قيمة الناتج الداخلي الخام لتوفر أرباحية مالية تساعد في توفير الموارد التمويلية اللازمة التي تحتاجها المشروعات الاستثمارية حتى وإن ارتفعت تكاليف اقتنائها مما يخلق قيمة إضافية في الناتج ويسمح في إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة مما يزيد من إنتاجية المشروعات المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة كذلك الطلب على السلع والخدمات نتيجة زيادة نشاط المؤسسات وتوفير السلع والخدمات بأسعار تنافسية .

كما يؤثر في الأجل القصير حجم الجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام، إن هذه النتائج تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة طردية بين المتغيرين في الاتجاهين وهذا راجع إلى أن المداخل الوفيرة تقابلها عملية الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية اللازمة لتنويع مصادر إيرادات الدولة ويظهر أثرها في المدة القصيرة بنسبة ضئيلة كما يوضحه نموذجنا بـ 0.73 أما الأثر الكبير فيظهر على المدى المتوسط والبعيد بمعدل الذي ذكرناه بـ 2.91 كون أغلب المشاريع تحتاج إلى وقت ولا يظهر أثرها إلا بعد سنوات قد تطول وبالتالي لا تظهر تلك الزيادة في معدل النمو أو حجم الناتج الداخلي آنيا .

## خلاصة:

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا يمكننا من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وحيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية كما تحددها النظرية الاقتصادية بين هذه المتغيرات.

كما أن نموذج ARDL يعتبر من النماذج الحديثة التي تدرس العلاقة ما بين المتغيرات الكمية في الأجلين القصير والطويل في نفس الوقت بشرط تحقق وجود علاقة التكامل المتزامن وهذا ماتطرقنا إليه في المبحث الأخير من هذا الفصل.



خاتمة عالمه

**خاتمة:**

يتمثل الهدف الأساسي من بحثنا هذا في دراسة وقياس مدى تأثير الجباية البترولية على النمو الإقتصادي بدراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020) والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما وهذا بإستخدام الأساليب القياسية بهدف الوصول إلى أفضل نموذج من خلال التحليل الإقتصادي والتحليل الإحصائي للنتائج، وحتى يتسنى لنا القيام بهذه الدراسة استوجب علينا تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة الجانب النظري للنمو الإقتصادي كإجابة على السؤال الفرعي الأول وإختبار صحة الفرضية الأولى وعلى إثر ذلك تم التطرق إلى عموميات حول النمو الإقتصادي وأهم النظريات والنماذج.

أما فيما يخص الفصل الثاني فدرسنا ماهية الجباية ثم أساسيات الجباية البترولية، واقع وتحديات الجباية البترولية.

وتطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة قياسية لقياس مدى تأثير الجباية البترولية على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2020 للإجابة على التساؤل الرئيسي وذلك بتحليل إقتصادي وقياسي.

**نتائج الدراسة:**

نظرا لما تحتله الجباية من أهمية في دعم الاقتصاد وتحفيز معدل النمو الإقتصادي، فإننا من خلال قيامنا بهذه الدراسة قد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الجباية البترولية هي أداة فعالة لمعالجة الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد وبالتالي يمكنها التأثير على النمو الإقتصادي وذلك بتعديل بعض المتغيرات الاقتصادية نحو الإتجاه المرغوب فيه.
- إعتداد ميزانية الدولة بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية وكذا التأثير الكبير لهذه العوائد في نمو هيكل الناتج الداخلي الخام جعل من الإقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا، وبسبب هذا الإرتباط العميق ترتب عنه إثر تقلبات أسعار البترول المواتية.
- كلما زادت قيمة الجباية البترولية زاد النمو الإقتصادي (علاقة طردية).
- تؤثر الجباية البترولية على النمو الإقتصادي في المدى البعيد بصورة واضحة عن الأجل القصير .

## إختبار صحة الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** صحيحة لأن الجباية البترولية تعد وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فهي نظام الإقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات أو الشركات البترولية بنسبة معينة وتطبق على أساس سعر بيع برميل النفط، كما تعتبر أهم مورد وأكبر مصدر لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال تمويل مختلف المشاريع والبرامج التنموية .

**الفرضية الثانية:** صحيحة أين توصلنا إلى أن الجباية تفسر التغيرات التي تحدث في مستوى الناتج الداخلي الخام والعكس ليس صحيح، ومنه توجد علاقة سببية خطية كلية مباشرة في المدى القصير وفي اتجاه واحد .

**الفرضية الثالثة:** صحيحة النموذج المتوصل إليه يبين الأثر الإيجابي للجباية البترولية على النمو الاقتصادي من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة النموذج.

✓ **الفرضية الرابعة:** صحيحة أين يظهر أثر الجباية البترولية في المدة القصيرة بنسبة ضئيلة كما يوضحه النموذج ب 0.73% أما الأثر الكبير فيظهر على المدى البعيد بمعدل 2.91% كون أغلب المشاريع تحتاج إلى وقت ولا يظهر أثرها إلا بعد سنوات .

## - توصيات الدراسة:

علد ضوء النتائج التي توصلنا إليها في البحث نضع بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلال وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، ونجمل أهم التوصيات فيما يلي:

✓ ضرورة تشجيع الدولة الاستثمار خارج المحروقات مع تشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات، بالإضافة إلى قطاع الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وهو التوجه الذي يسمح بتعزيز الحفاظ على الثروة النفطية.

✓ يجب توفير بيئة ملائمة للإستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الإستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتمويل بالمواد الأولية وتوفير اليد العاملة المؤهلة، إلى جانب تطهير الإدارة من العراقل والبيروقراطية والمحسوبية.

✓ استغلال توفير التكنولوجيا الحديثة وهذا من أجل خفض التكاليف في عمليات الاستكشاف الحقول البترولية وعملية الاستخراج، ومن ثم زيادة الإحتياطيات ورفع طاقات الإنتاج والعمل على توفير الخبرات الجزائرية عالية المستوى قصد التعامل مع الصناعة البترولية في أية مرحلة من مراحل الإنتاج من المنبع البترولي في باطن الأرض إلى المستهلك النهائي للمنتجات البترولية.

✓ تخفيف الإعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيرادات الدولة، ورد الإعتبار للجباية العادية نظرا لكون مداخيل الجباية البترولية لا تتميز بالإستقرار ومتعلقة بمورد نابض قابل للنفاد.

✓ ضرورة تحقيق إدارة جيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيف التعرض لتقلبات أسعار النفط.

### آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة آثار الجباية البترولية على النمو الإقتصادي في الجزائر وهذا البحث هو جزء بسيط لموضوع يتصف بالإتساع كما أنه لا يخلو من النقائص، وقبل طي صفحة هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين قد أساس لبحوث لاحقة مستقبلية.

- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تأثير أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية من العملة الصعبة.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وأثر ذلك على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- نظرة استشرافية حول مستقبل الجباية البترولية في الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر.

المراجع

## قائمة المراجع باللغة العربية:

## - الكتب:

1. أعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2011.
2. تركي صالح مُجّد "علم الاقتصاد التنموية"، دار إثراء للنشر وتوزيع، البلد عمان، 2010.
3. مُجّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
4. نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية وتطبيق ، الدار العلمية الدولية ، عمان 2001.
5. حربي مُجّد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي )، دار وائل لنشر ، الأردن ، ط2006،1.
6. فيدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي ابو عمشة، مكتبة العبيكان، رياض، 2001.
7. حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.
8. سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
9. كمال بكري: التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
10. هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص123.
11. حازم البلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995.
12. مُجّد جمال جنيبات، مدخل للجباية المستقبل ،لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
13. مُجّد عباس محززي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2005.
14. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه لطباعة ونشر، الجزائر، 2005.
15. عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، إعفاءات من ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار حمادن عمان، 2008.
16. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
17. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر. 2006.
18. ياسر صالح الفريجات، "المحاسبة في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
19. عصام عذير الشريف، مقدمة في الاقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

20. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.
21. جمال الدين فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
22. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
23. خلف الله أحمد مُجَّد عربي، اقتصاد قياسي متقدم، مطبعة جي تاون ، الخرطوم ، 2005.
24. بول سام ولسن وآخرون ،الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية لنشر وتوزيع ،عمان،2001.
25. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول،1999.
26. سبتي فوزي، محاضرات في الاقتصاد الساسي، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2001\_2002.
27. شيخي مُجَّد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر، الجزائر،2011.
28. حسام علي داود، خالد علي السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج **Eviews7** ، دار المسيرة، الأردن 2013.
29. سالم توفيق النجفي، مُجَّد صالح التركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، بغداد،1988.
30. كريم حبيب وحازم البني، م. سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
- الأطروحات والمذكرات:**
1. أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية-رواية إسلامية مقارنة-الطبعة الأولى، سلسلة أطروحات دكتوراه(66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2007.
2. عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق،2008.
3. بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001\_2009،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي براهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009\_2010.
4. هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012.

5. بن عمور سمير، "إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة البليدة ، دفعة 2006.

### المجلات والمقالات علمية:

1. سايح جبور علي وعزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، شلف، العدد19، المجلد 14 ، جوان 2018
2. مريم لسبع، دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر(2000- 2006 )، آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة الجزائر، عدد 01، المجلد 03، مارس 2019.
3. علي مكيد وعماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الإستراتيجية و التنمية، مج.2014، ع.6.
4. سبتي فوزي، محاضرات في الاقتصاد الساسي، مطبوعات جامعة منتوري، 2001\_2002، الجزائر.
5. تيري لاين كارل ، فهم لعنة الموارد الرقابة على النفط ، دليل الصحفي في مجال الطاقة والسمية ، معهد المجتمع المنفتح ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005.

### المؤتمرات والملتقيات:

1. قدي عبد الحميد الملتقى الوطني حول الاقتصادي الجزائري في اللغة الثالثة محاضرة بعنوان "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة" جامعة البليدة 2002.
2. بن حمادي عبد القادر ، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات - دراسة حالة الجزائر ، نادي الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ملحقة الخروبة .
3. دحماني مُجد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013.

### المراجع باللغة الأجنبية:



- 1- T.R.Jain, Anil Malhotra ; " **Développement Economics** " ; V.K.Publications ; New Delhi ; 2009\_10.
- 2- Gregory Mankiw. **Macroeconomic**, 3<sup>ème</sup> édition, édition de Boeck, Belgique 2003.
- 3- Eric Bosserelle, **Les nouvelles approches de la croissance et du cycle**, DUNOD, Paris, 1999.
- 4- Lionel Stoleru, **l'équilibre et la croissance économique, gérer la croissance douce**, 4 ° édition refondue, DUNOD, BORDAS, Paris, 1978.
- 5- Mohamed Mazzel, **petroleum fiscal system and contracts**, diplmicaverlag gmbh, hamaborg, Germany, 2010.
- 6- Global witness, **oil revenue transparency, a stratigic component of U.S enegysecurity and anti – corruption policy**, global witnesspublishing, Washington, U.S.A, 2007.
- 7- Barbara kawalozyk, **promoting revenue transbarency 2011, report on oil and gas cempanies international transparency coalition**, perlin, Germany, 2011.
- 8- Daniel Johnston **international petroleum fiscal Systems and production sharing contracts**, penalpublishingcompany, Oklahoma, U.S.A, 1994.
- 9- E.MALINVAUD, **méthodes statistiques de l'économétrie**, DOUNOD, Paris 1981.

## الملحق رقم 1 : قيم سلسلتي الدراسة

الوحدة: مليار د.ج

السنة	FP	PIB
2000	1213.2	4123.51
2001	1001.4	4227.11
2002	1007.9	4522.77
2003	1350	5252.32
2004	1570.7	6149.12
2005	2352.7	7561.98
2006	2799	8501.64
2007	2796.8	9352.89
2008	4088.6	11043.7
2009	2412.7	9968.03
2010	2905	11991.56
2011	3979.7	14588.53
2012	4184.3	16208.7
2013	3678.1	16650.18
2014	3388.4	17242.54
2015	2373.5	16591.88
2016	1781.1	17081.84
2017	2200.1	18876.2
2018	2807.91	20452.3
2019	2714.5	20428.3
2020	1852	18383.8

## الملحق رقم 2 : نتائج اختبار ديكي فولار على السلسلة FP

### الجدول 1: النموذج الثالث

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic			
0.8050	-1.472055	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.498307	1% level	Test critical values:	
	-3.658446	5% level		
	-3.268973	10% level		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FP)				
Method: Least Squares				
Date: 06/08/22 Time: 01:00				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1593	-1.472055	0.184640	-0.271800	FP(-1)
0.0899	1.798164	442.0441	794.8678	C
0.8220	-0.228526	31.33880	-7.161716	@TREND("2000")

### الجدول 2: النموذج الثاني

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic			
0.3296	-1.890549	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.808546	1% level	Test critical values:	
	-3.020686	5% level		
	-2.650413	10% level		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FP)				
Method: Least Squares				
Date: 06/08/22 Time: 01:02				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0749	-1.890549	0.155052	-0.293133	FP(-1)
0.0824	1.839173	420.6504	773.6488	C

### الجدول 3: النموذج الأول

Null Hypothesis: FP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.5038	-0.457856	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.685718	1% level Test critical values:
	-1.959071	5% level
	-1.607456	10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(FP)  
Method: Least Squares  
Date: 06/08/22 Time: 01:04  
Sample (adjusted): 2001 2020  
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6522	-0.457856	0.059339	-0.027169	FP(-1)

### الملحق رقم 3 : نتائج اختبار ديكي فولار على السلسلة PIB

#### الجدول 1: النموذج الثالث

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.7858	-1.524934	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.498307	1% level Test critical values:
	-3.658446	5% level
	-3.268973	10% level

#### Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB)

Method: Least Squares

Date: 05/27/22 Time: 15:51

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1457	-1.524934	0.281543	-0.429334	PIB(-1)
0.0208	2.547059	773.6857	1970.623	C
0.0257	2.479088	270.1511	372.5621	@TREND("2000")

#### الجدول 2: النموذج الثاني

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.7248	-1.020932	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.808546	1% level Test critical values:
	-3.020686	5% level
	-2.650413	10% level

#### Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB)

Method: Least Squares

Date: 05/27/22 Time: 15:52

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3208	-1.020932	0.044842	-0.045780	PIB(-1)
0.0474	2.127620	594.2062	1264.245	C

### الجدول 3: النموذج الأول

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic
0.9858	2.016697
	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.685718
	1% level
	-1.959071
	5% level
	-1.607456
	10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PIB)  
Method: Least Squares  
Date: 05/27/22 Time: 15:53  
Sample (adjusted): 2001 2020  
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0592	2.006697	0.020387	0.040911	PIB(-1)

## ملخص:

يوضع النمو الاقتصادي على رأس الأهداف الاقتصادية ، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير اقتصادية المبذولة في المجتمع، والجزائر كغيرها من الدول ، بدلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار، قصد الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي، حيث بادرت إلى تطبيق برامج مستغلة الفوائض المالية التي وفرتها الجباية البترولية هذه الأخيرة كانت ومازالت تمثل العمل الأساسي الذي ساهم ويساهم في تطوير اقتصاد الجزائر. وذلك من خلال الأثر الذي تحدثه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى معدل النمو الاقتصادية كمؤشر للتنمية، وتمثل هذه المتغيرات في كل من سعر الصرف، الكتلة النقدية والميزان التجاري، الاستثمار، والنمو السكاني.

كل ما سبق ذكره، حاولنا الوقوف عليه في هذه الدراسة، حيث تطرقنا إلى مدى تأثير النمو الاقتصادي بالجباية البترولية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2020.

الكلمات المفتاحية : الجباية البترولية- النمو الاقتصادي -التكامل المشترك ونموذج ARDL

## Résumé:

La croissance économique est placée en tête des objectifs économiques, car elle représente la synthèse matérielle des efforts économiques et non économiques exercés dans la société, et l'Algérie, comme d'autres pays, a fait de grands efforts dans ce cadre, afin de réaliser des objectifs économiques. croissance, car elle a pris l'initiative de mettre en place des programmes qui profitent des excédents financiers qu'elle procurait. Cette dernière taxe pétrolière a été et représente encore l'œuvre principale qui a contribué et contribue au développement de l'économie algérienne. Cela passe par l'impact de certaines variables macroéconomiques sur le niveau du taux de croissance économique en tant qu'indicateur de développement, et ces variables sont représentées dans le taux de change, la masse monétaire et la balance commerciale, l'investissement et la croissance démographique.

Nous avons essayé de découvrir tout ce qui précède dans cette étude, où nous avons abordé dans quelle mesure la croissance économique a été affectée par la fiscalité pétrolière, une étude de cas de l'Algérie au cours de la période 2000-2020.

Mots clés : fiscalité pétrolière, croissance économique, intégration conjointe et modèle ARDL